جامعـــة يحي فارس بالمدية.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

قسم العلوم الاقتصادية.

الموضوع:

أثر مخاطر الائتمان في عملية اتخاذ قرار منح التمويل في البنوك التجارية

–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:وكالة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

من إعداد الطالب:

– محمد سعادي.

تحت إشراف الأستاذ:

– د. بن لكحل محمد أمين.

أعضاء لجنة التقييم:

بن لكحل محمد أمين	أستاذ محاضر – أ– جامعة يحي فارس بالمدية.	مشرفا ومقررا
يحياوي لياس	أستاذ محاضر – أ– جامعة يحي فارس بالمدية.	الممتحن الأول
كحلة عبد الغني	أستاذ مساعد – أ– جامعة يحي فارس بالمدية.	الممتحن الثاني

السنة الجامعية: 2021 / 2022

شـــكر وعرفـــان



من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ، ومن أرادهما معا فعليه بالعلم

خير ما يمكن الافتتاح به قول الله جلا وعلا:((لئن شكرتكم لأزيدنكم))إبراهيم :آية7

إلى من ناجيته أسأله النجاة، وأسأله العون في سلوك مسالكها ، إلى من هو الحقيق الأحق بالحمد والثناء أحمده سبحانه على منحه إياي الصبر وسعة البال ، إلى خالقي أتضرع خاشعا فسبحانك اللهم راعيا للورى ، فأنت الأحق بأن تحمد حمدا يليق بجلالك أن مكنتني من إنجاز هذا العمل وعملا بقول من علمنا الحب والإخلاص حبيب الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ((من لم يشكر الناس لم يشكر الله)) رواه الترميذي

أما بعد نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من أوقد لنا مشعل الحياة ..وحملنا على سفينة النجاة ..إلى كل من صبر بفضلة نقرأ ونكتب.. إلى علمنا علما به ينتفع ..وأدب به يرتفع بدأ من معلم الابتدائي وصولا إلى أساتذتنا وذكاترتنا الأفاضل "كلية تسيير واقتصاد " جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية"

تحية عطره وشكر خاص مليء بالتقدير والامتنان إلى أستاذنا المشرف: "بن لكحل محمد أمين "

الذي أفادنا بإرشاده وتوجيهه لنا منذ أول يوم ولم يبخل علينا....

كما لا ننسى أن نتقدم شكرا لأعضاء لجنة التقييم التي تكرمت

بمناقشة مذكرتنا ...

وفي الأخير نشكر كل من ساهم في مساعدتنا لإتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد وشكرا.

مستخلص:

عمدت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل في البنوك التجارية عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية– خاصة، من وجهة نظر الموظفين، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، وتم إجراء الدراسة خلال السنة الجامعية (2021-2022)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستبانة بعد تصميمها والتأكد من صدقها وثباتها، وتم اختيار عينة احتوت على 36 موظف. ولمعالجة البيانات إحصائيا تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS،

توصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير لتأثير المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفي–وكالة المدية – بمستوى عالي ومقبول من وجهة نظر موظفي الوكالة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المخاطر الائتمانية ، التمويل البنكي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

فهرس المحتويات:

مقدمة: _____ أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر الائتمانية _____ **8**

المبحث الأول: مدخل للمخاطر الائتمانية _____ **9**

المطلب الأول: ماهية المخاطر الائتمانية _____ 9

اأولا: مفهوم المخاطر الائتمانية _____ 9

ثانيا: صور المخاطر الائتمانية _____ 10

ثالثا: المخاطر المتصلة بالظروف العامة _____ 12

رابعا :المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك _____ 12

خامسا: المخاطر الناجمة عن فعل الغير _____ 13

المطلب الثاني: مصادر المخاطر الائتمانية وأدوات تحديدها. _____ 13

أولا: مصادر المخاطر الائتمانية _____ 13

ثانيا : الأدوات الرئيسية لتحديد المخاطر الائتمانية _____ 14

المطلب الثالث: أسباب المخاطر الائتمانية ونتائجها. _____ 15

أولا : أسباب المخاطر الائتمانية . _____ 15

ثانيا : نتائج الائتمانية _____ 16

المبحث الثاني: تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية _____ **18**

المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر الائتمانية _____ 18

أولا : تعريف إدارة المخاطر الائتمانية _____ 18

ثانيا : خطوات إدارة المخاطر الائتمانية _____ 19

المطلب الثاني: مهام إدارة المخاطر الائتمانية ومؤشرات قياسها _____ 20

أولا: مهام إدارة المخاطر الائتمانية _____ 20

ثانيا: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية _____ 21

المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية _____ 22

أولا: آلية تقييم المخاطر الائتمانية _____ 22

ثانيا: طرق تقدير المخاطر الائتمانية _____ 24

خلاصة: _____ 28

الفصل الثاني: التمويل البنكي _____ **30**

تمهيد : _____ **30**

المبحث الأول : عموميات حول التمويل _____ **31**

المطلب الأول: مفهوم التمويل _____ 31

أولا: تعريف التمويل _____ 31

ثانيا :تعريف التمويل البنكي _____ 32
ثالثا: خصائص التمويل_____ 32
المطلب الثاني: وظائف وأنواع التمويل _____ 33
1-وظائف التمويل : _____ 33
2-أنواع التمويل:_____ 34
المطلب ا لثالث: مصادر التمويل _____ 35
1-مصادر التمويل الداخلية: _____ 36
2-مصادر التمويل الخارجي : _____ 37
المطلب الرابع: أهمية التمويل البنكي ومعوقاته . _____ 40
1-أهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : _____ 40
2-معوقات التمويل البنكي : _____ 41
المبحث الثاني: عموميات حول القروض. _____ 43
المطلب الأول: القروض، وظائفها و أنواعها _____ 43
أولا: مفهوم القروض البنكية._____ 43
ثانيا: أنواعها _____ 44
ثالثا :تقسيم القروض وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة_____ 48
رابعا: تقسيم القروض حسب نوع الضمان المقد_____ 49
المطلب الثاني: معايير و إجراءات منح القروض _____ 52
اولا: معايير منح القروض _____ 52
ثانيا: إجراءات منح القروض المصرفية _____ 55
يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي: _____ 55
المطلب الثالث: مخاطر القروض المصرفية وطرق الوقاية منها. _____ 56
اولا: مخاطر القروض المصرفية: _____ 56
2-أنواع المخاطر المصرفية:_____ 57
3-طلب التدخل: _____ 63
4-متابعة الملف: _____ 63
خلاصة: _____ 64
الفصل الثالث: دراسة استطلاعية حول أثر المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل في البنوك التجارية، دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة المدية _____ 66
المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة وز التنمية الريفية لوكالة المدية. _____ 66
المطلب 1: تقديم وكالة بدر المدية BADR _____ 66
أولا: نشأة بنك BADR وهيكله التنظيمي_____ 66
ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك بدر _____ 67

المطلب الثاني: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم القروض التي يقدمها _____ 68
1-الموارد: _____ 68
2-أنواع القروض التي يقدمها بنك بدر وكالة المدية: _____ 69
4-قروض طويلة الأجل: _____ 69
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وإجرائاتها _____ 71
المطلب الأول: منهج الدراسة، مصادر جمع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة _____ 71
أولا- منهج الدراسة: _____ 71
ثانيا-مصادر الدراسة: _____ 71
ثالثا: تحديد مجتمع وعينة الدراسة: _____ 71
المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي _____ 72
أولا: أداة جمع البيانات: _____ 72
ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي _____ 74
المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة_____ 75
أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي _____ 75
ثانيا: اختبارات الصدق _____ 76
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة _____ 81
المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة _____ 81
أولا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير السن_____ 81
ثانيا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المستوى الدراسي _____ 82
ثالثا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الوظيفة_____ 83
خامسا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الخبرة المهنية _____ 85
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة _____ 86
أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد لعبارات متغير مخاطر التمويل. _____ 86
ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد لعبارات عناصر منح التمويل. _____ 88
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية_____ 90
أولا: اختبار الفرضية الرئيسية _____ 91
ثالثا: الفرضية الثانية _____ 92
ثالثا: الفرضية الثالثة _____ 93
خلاصة: _____ 95
خاتمة _____ 97
قائمة المصادر والمراجع: _____ 100
ملاحق: _____ 105

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	ملخص لمخاطر القروض البنكية	60
2	أهم القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	70
3	جدول تداول الاستبيانات	72
4	توضيح مقياس ليكارت	74
5	اختبار كلمجروف–سميرنوف لتحقق التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	75
6	معاملات الارتباط سيرمان بين درجات عبارة متغير مخاطر التمويل والدرجة الكلية للمتغير نفسه	76
7	معاملات الارتباط بين بين درجات عبارة متغير عناصر منح التمويل والدرجة الكلية للمتغير نفسه	78
8	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان	79
9	معامل ألفا كروناج لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان	80
10	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	81
11	توزيع أفراد العينة حسب حسب متغيرالمستوى الدراسي	82
12	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	85
13	توزيع أفراد العينة حسب متغيرالخبرة المهنية	85
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لعبارة متغير منح التمويل	87
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لعبارة متغير عناصر منح التمويل	89
16	نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثرمخاطر التمويل على عناصر منح التمويل	91
17	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتحقق من وجود فروق ذات دلالة احصائية في متغير مخاطر التمويل تعزى للبيانات الشخصية والوظيفية	92
18	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتحقق من وجود فروق ذات دلالة احصائية في متغير عناصر منح التمويل تعزى الى بيانات الشخصية	93

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	**متغيرات آلية تقييم المخاطر العامة للائتمان البنكي**	24
2	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية	67
3	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة	85
4	شكل مقتطع من مخرجات SPSS	86

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	استبيان الزبائن	105
2	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة	105
3	ثبات الاستبيان	105
4	البيانات الشخصية	106
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارة مخاطر التمويل	107
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارة منح التمويل	108
7	تحليل الانحدار	109
8	اختبار التجانس	110
9	جدول تحليل التباين الأحادي لمتغير مخاطر التمويل	111
10	جدول تحليل التباين الأحادي لمتغير منح التمويل	111

مقدمة

مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي تحولات جذرية مست كل الجوانب بما فيها الجهاز المصرفي حيث أنه يؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي ، ويشكل الجهاز العصبي لأي قطاع اقتصادي ، مما أوجب على الدولة العناية بالجهاز المصرفي لأهميته البالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية.

لقد تطورت الأعمال المصرفية عبر السنيين، إذ وصلت في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد ، وبما أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن الائتمان هو الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال وعملية منحه للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية.

وتعد المخاطر الائتمانية احد أنواع المخاطر التي تواجه إدارة المصارف ، إن لم تكن أهمها وذلك لارتباطها المباشر بالنشاط الأساسي لكل مصرف ألا وهو الإقراض ، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لعملية إدارة المخاطر من خلال إتباع أساليب وقواعد محكمة لمحاولة تجنبها أو حتى التخفيف منها ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تبيان الدور الذي تلعبه المخاطر الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية –.

وسنسعى للإحاطة بالموضوع بشقيه التطبيقي والنظري.

– إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالتالي:

– ما مدى تأثير مخاطر الائتمان في عملية اتخاذ قرار منح التمويل في البنوك التجارية ؟

للتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر التمويل على عناصر منح التمويل عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية المدية؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير مخاطر التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية)؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير عناصر منح التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية)؟

– فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي وكذا الأسئلة الفرعية السابقة، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات نعتبرها إجابات أولية غير يقينية، وهي كما يلي:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر التمويل على عناصر منح التمويل عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية المدية.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير مخاطر التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية).

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير عناصر منح التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية نالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر منح التمويل والمخاطر الائتمانية.

4. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي في وجود المخاطر الائتمانية.

5. وجود أثر إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف العامة على تحسين أداء البنك.

– أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة كونها تسلط الضوء على المخاطر الائتمانية وذلك للتخفيض من الخسائر التي يمكن أن تتحملها ، وكذلك محاولة وضع إطار متكامل يساهم في تحسين القرارات لدى البنوك.

– أهداف الدراسة:

بناء على تحديد المشكلة موضوع البحث وفرضيات الدراسة، فإن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة، تكمن فيما يلي:

1. التعرف على طرق تقدير المخاطر الائتمانية.
2. دراسة أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء في البنوك الجزائرية.
3. التأكد من أن الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية تساهم في تحسين أداء البنوك التجارية.
4. محاولة تقييم موظفي البنوك التجارية الجزائرية محل البحث لمستوى تأثير مخاطر الائتمانية في قرار منح التمويل.
5. محاولة تحليل مستوى كل بعد من أبعاد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية، والتعرف على أي بعد من هذه الأبعاد هو الأكثر تأثيرا في عملية قرار منح التمويل في البنوك التجارية الجزائرية.
6. محاولة التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على زيادة رضا البنك تحقيق كفاءة الأداء.

– مبررات اختيار الدراسة:

هناك عدة مبررات ودوافع دعتني لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه دون غيره من المواضيع، أهمها:

1. ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا (الاقتصاد النقدي والبنكي)، وكذلك رغبتنا في دراسة هذا الموضوع.
2. فضولنا حول أسباب تراجع القطاع البنكي الجزائري عن غيره من القطاعات البنكية الأخرى في الدول المتقدمة.

3. اعتقادنا بأن المخاطر الائتمانية تعد من أهم أسباب تطور البنوك الجزائرية ونقص قدرتها وبالتالي محدوديتها في منح التمويل وبالتالي محدودية نشاطها.

– منهج وأدوات الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات المطروحة، سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة الحالة، حيث تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وكالة المدية، بغية التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل، من خلال استخدام أداة الاستبيان للوصول إلى النتائج وتحليلها بهدف تعميمها على جميع البنوك التي لها نفس نمط السياسة المصرفية المتبعة في هذا المجال،كما استخدمنا البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج البحث.

– حدود الدراسة:

سوف تركز الدراسة على متغيرين هما مخاطر التمويل وعناصر منح التمويل، ومحاولة إيجاد علاقة تربط بين أثر المخاطر الائتمانية في زيادة منح التمويل للبنوك الجزائرية.

تقتصر الدراسة في جانبها النظري على دراسة المخاطر الائتمانية وكذا سبل منح التمويل من خلال إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية لدعم قدرتها التنافسية مع البنوك، وجرت الدراسة التطبيقية في بيئة بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وكالة المدية، من خلال توزيع الاستبيان على عينة ميسرة من موظفيه، وقد امتد الجانب النظري والتطبيقي في حدود زمنية خلال السنة الجامعية 2021 / 2022.

– الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والأبحاث العلمية الأكاديمية النظرية والتطبيقية التي سبقت دراستنا هذه، والتي عالجت موضوع أثر المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل ومن جوانب عدة، ونذكر منها:

1. دراسة عبد اللطيف اسعد 1998بعنوان: الديون المتعثرة، مجلة البنوك، العدد التاسع، الأردن 1998.

عالجت الديون المتعثرة، وركزت علي العوامل والأسباب الخارجة عن إرادة البنك، وخلصت الدراسة إلي أن البنوك لا تستطيع التخلص من مخاطر الائتمان.ودعت إلي أهمية التدقيق الواقعي والشمولي للتسهيلات الائتمانية المطلوبة قبل

منحها، وركزت علي أهمية القرار الائتماني واعتباره الضمان للبنوك لعدم الوقوع في مخاطر الائتمان، بينما توضح هذه الدراسة أنه يمكن للبنوك الحد من مخاطر التمويل المصرفي بإتباع العديد من المعايير والإجراءات قبل اتخاذ قرار منح التمويل.

2. دراسة المقام محمد منصور عبودي 2004بعنوان:دور البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية، بحث ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان،2004.

تناولت هذه الدراسة دور البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية دراسة حالة بنك التنمية التعاوني الإسلامي ، في الفترة من2000 م-2003م.

مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي حيث أثبتت الدراسة أن أهم ضوابط منح التمويل التمتع بسمعة جيدة وخبرة أكبر لدى العميل ، وأضحت على ضرورة الحصول على معلومات أخرى لتقييم العميل لا تعتمد فقط على الأرقام والمعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية لنشاط العميل وإنما يتطلب الحصول على معلومات أخرى مثل سوق السلعة في الظروف الاقتصادية والسياسية النقدية والتمويلية وغيرها .

وأوصت الدراسة بتنوع محفظة القروض بالبنك وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم ، كما أوصت الدراسة بضرورة التحري من مصداقية وصحة المعلومات التي على أساسها يتم قبول أو رفض طلب التمويل .

بينما تناولت هذه الدراسة عناصر منح التمويل المصرفي بالبنوك التجارية.

3. دراسة عبد العال ابراهيم ابكر2005بعنوان:الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر الائتمانية على السلامة المصرفية، حالة بنك الثروة الحيوانية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2005.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: نمو حجم الودائع والاستخدامات والأصول وتكوين رؤوس الأموال والاحتياجات ، كما قام الجهاز المصرفي بتمويل مختلف القطاعات ، أصدر بنك السودان الضوابط واللوائح القانونية التي تضبط ممارسة العمل المصرفي وتطوره ، تراجع واضح في نوعية الأصول وضعف الربحية والسيولة وارتفاع معدلات التعثر ، يتعرض المصارف إلى مخاطر القصور الإداري وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم ثبات السياسات النقدية والتمويلية وارتفاع معدلات التضخم وضعف مجالس الإدارات التنفيذية يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستمرار.

كما أوصت الدراسة بالتالي: تبني سياسات اقتصادية تكفل خلق البيئة المصرفية السليمة من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، والاستثمار في تحسين وسائل الرقابة المصرفية ورفع كفاءتها بالمصارف مما يفي بمتطلبات المعايير الدولية ، تطوير التقنية المصرفية بالمصارف والاهتمام بالتدريب في مجالات الرقابة الحديثة وإدارة المخاطر.

4. دراسة خالد عبد الله ناصر2007بعنوان:ضمانات التمويل المصرفي والآثار المترتبة عليه خلال الفترة2000–2002 دراسة حالة بنك ام درمان الوطني، لنيل درجة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2007.

هدفت وتوصلت الدراسة للآتي : أن تقوية ضمانات التمويل من أنجح السبل لتقليل ظاهرة التعثر المصرفي وذلك لأنها تقي البنك من تأخير السداد وتفويت فرصة الاستثمار مرة أخرى ، تقوية الضمانات بمنع اللجوء إلى الإجراءات القانونية التي تعتبر مضيعة للمال والجهد والوقت لإجراءات القانونية التي تعتبر مضيعة للمال والجهد وأوصت الدراسة بالآتي : يجب أن تكون هناك دراسة لكل جوانب التمويل مثل (العمل والسلعة والمشروع والتدفقات ومصادر السداد والضمانات) ، والاهتمام بأسس منح التمويل والشروط الفنية في التمويل وضماناته وذلك مما يعمل على تقليل حجم التعثر بالبنك.

5. دراسة فضل عبد الكريم محمد 2001بعنوان:تعثر سداد الدين في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية، خلال فترة1987–1997، دراسة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وادي النيل،2001.

أوصت الدراسة بالاتي: وضع معايير واضحة ومدروسة للتفرقة بين المدينين المتعسرين، ووضع المصارف السودانية برنامجاً تثقيفياً لعامة الناس بشكل دوري ومنتظم، والاستفادة من الاجتهادات الفقهية المعاصرة بشأن فرض غرامات التأخير علي إنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من العملاء المماطلين في السداد، والخسائر الناجمة علي بعض المصارف.

- **ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:**

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المدية–، بحيث تكمن أهمية وميزة هذه الدراسة في أنها دراسة أثر المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل، حيث وجدنا أن هناك أثر كبير للمخاطر الائتمانية في زيادة منح التمويل. ويمكن إبراز أهم النقاط التي تميز بحثنا عن باقي الدراسات السابقة في ما يلي:

- تتناول جميع الدراسات السابقة مشكلة الديون المتعثرة في البنوك السودانية وتعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي وطرق إيجاد الحلول لهذا التعثر.
- وتتناول أسس وطرق تقوية ضمانات التمويل المصرفي .
- بينما كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية .

- كما تناولت دراسة المقام محمد منصور عبودي دور البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية ، بينما تناولت هذه الدراسة دور معايير وإجراءات منح التمويل في الحد من التعثر بالبنوك.

- **هيكل الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المطروحة، سوف نقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر الائتمانية.

من خلال الفصل الأول سوف نتناول مفاهيم متعلقة بالمخاطر الائتمانية، أهميتها، صورها المختلفة، بالإضافة إلى طرق الحد منها، كما سوف نعرض إدارة المخاطر الائتمانية، وأيضا طرق تحسينها.

الفصل الثاني: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التمويل في البنوك التجارية من خلال تقديم أهم المفاهيم الخاصة به وأهم محدداته، ونستعرض طرق منح القروض كما سوف نقدم بعض أنواعها، بالإضافة إلى وظائفها.

الفصل الثالث:دراسة استطلاعية لأثر المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة المدية–.

في الفصل الأخير، سوف نقوم بعرض أثر المخاطر الائتمانية في منح التمويل للبنوك التجارية الجزائرية، وبالخصوص بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المدية ، وهذا من خلال دراسة الاستبيان الموزع على موظفي الوكالة، ومحاولة إبراز أهمية عناصر منح التمويل في التأثير على منح التمويل لهذا البنك من خلال تحليل نتائج دراسة الاستبيان (SPSS).

الفصل الأول



الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر الائتمانية

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر الائتمانية

أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر ،وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهمها نظرا لعدم إعطاء ، الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية لأسباب أخرى تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع البنك.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المخاطر الائتمانية في المطلب الأول ثم مصدر هذه المخاطر وأدوات تحديدها في المطلب الثاني، وأخيرا أسباب ونتائج تلك المخاطر.

المبحث الأول: مدخل للمخاطر الائتمانية

تعد المخاطر الائتمانية من أهم ما يعيق عمل البنوك وتولد الشك بين البنك وعملاءه.

المطلب الأول: ماهية المخاطر الائتمانية

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف المخاطر الائتمانية وكذلك أهم صورها.

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية

اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موحد للمخاطر الائتمانية ، وسنعرض أهم هذه التعاريف تبعا لوجهات النظر المختلفة .

1- المخاطر الائتمانية : هي مخاطر أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل [1].

2-المخاطر الائتمانية : هي شكل من المخاطر المتقابلة ، والمخاطر المتقابلة هي تلك المخاطر التي تحدث عند فشل الطرف الآخر للعقد والاتفاق على انجاز ما يترتب عليه من التزامات تم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة ، وهذا يعني الفشل في تقديم السلع والخدمات ، رفض تقديم القرض أو التسهيلات المصرفية، أو الفشل في تسديد المبالغ المقترضة كاملة وفي الوقت المحدد[2].

3-وتعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.

4-المخاطرالائتمانية: هي التغيير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في القدرة المتوقعة للطرف المقابل (المدين) على الوفاء، بالتزامات التعاقدية اتجاه البنك المقرض في المواعيد المحدد.

5-المخاطر الائتمانية: هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين، لذلك فهي تصيب كل شخص يمنح ائتمانا، بنكا كان أو منشأة أعمال تبيع بالآجال.

---

[1] صلاح حسن ،**تحليل وإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية** ،دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2010ص22.

[2] عدنان تايه النعيمي ، **إدارة الائتمان**،دار الميسرة –الأردن 2010ص 244

مما تقدم نستطيع القول أن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فهي تلك الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترض أو الطرف الأخر لدى البنك على الوفاء بشروط القرض كاملة وفي المواعيد المحددة.

ثانيا: صور المخاطر الائتمانية

هناك عدة تقسيمات للمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك تختلف حسب معايير تصنيف هذه المخاطر، يمكن حصرها وفقا لمصادرها على النحو التالي:

تعدد المخاطر الخاصة بالمقترض وتتداخل فيما بينها وذلك على نحو التالي:

1.أهلية المقترض وصلاحية للاقتراض :من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على الائتمان له الحق في تمثيل المؤسسة المانحة للائتمان ، وظانه يملك سلطة الائتمان والتعاقد على الائتمان المطلوب بكافة شروطه وضماناته ، وفي هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة المانحة للائتمان ، وحقوق وسلطات المديرين في الائتمان ، وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الائتمان يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأحوال ، ويجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المؤسسة الحاصلة على الائتمان في التعاقد وذلك بالطلاع على التفويض الصادر له في الشأن من السلطة المختصة والشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفروض فيها .

2. السمعية الائتمانية للمقترض:وتظهر السمعة الائتمانية للمقترض من المعلومات التي يجب تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها. وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو انه لا يوفي إلا بالضغط عليه فضلا عن أهمية الاطمئنان إلى حسن نواياه في التعامل وأمانته ، وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه في السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي .

3.السلوك الاجتماعي للمقترض : ويقصد به طريقة معيشة وعلاقته بالغير أو أسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية .

4.المركز المالي للمقترض : ويعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية الميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر ، واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي ، وسيولة أصولها ، وتطور نشاطها ، وحجم أعمالها ، ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل .

5. المقدرة الإنتاجية للمقترض: ويتم الوقوف عليها من بحث وكفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة ، والأسلوب المتبع في الإنتاج والتنظيم الداخلي للمؤسسة ،وخبرة العاملين فيها، ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له ، وانتظام عملائها في السداد ، وخططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في المستقبل .

ثانيا_ المخاطر التي تتصل بطبيعة العملية المطلوب تمويلها وطبيعة النشاط الذي تنتمي إليه:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية ذاتها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بالعمليات المطلوب تمويلها في المستقبل ، فمثلا من المخاطر التي ترتبط بعمليات التمويل بضمان بضائع ، عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان مع عدم التزام العميل على تغطية قيمة التراجع في الضمانات من موارد الذاتية ، لذلك مخاطر تعرض البضائع للتلف والهلاك والتقادم الفني تختلف عن مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية ، وتتمثل أهم مخاطر هذا النوع من التسهيلات في عدم استقرار أسعار بيع الأوراق المالية داخل البورصة ، وعدم استقرار المركز المالي للمؤسسة مصدرة الورقة المالية مما يؤثر في القيمة السوقية للأسهم والسندات التي تصدرها ، وعدم سلامة المستندات التي تثبت ملكية العميل للأوراق المالية المقدمة كضمان ، وغيرها من المخاطر التي تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة[1].

[1] إيمان أنجو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري نموذجا**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية جامعة غزة 2007،ص:50.

ثالثا: المخاطر المتصلة بالظروف العامة

تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:[1]

1_ المخاطر الاقتصادية: أي التي تخرج عن إرادة المقترض ومن أمثلتها:

– أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات ، وما يتطلب تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة .

– اتجاه الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

1. **الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية** : وتتعدد مخاطرها ويتفاوت تأثيرها ، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية ، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع علاقات مع دول معينة ، وصدور بعض التشريعات قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع

رابعا :المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك

حيث تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة الائتمان وتضع الكفيلة بدعم رقابتها عليه، إلا أنه تنشأ بعض المشكل عن عدم متابعة البنك أحكام الاتفاقيات على الائتمان بدقة ، أو الأوراق المالية أو الودائع ، أو عدم المطالبة بسداد أو تحديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي القروض قبل انتهاء صلاحيتها / وتحرص البنوك على مسك مجموعة من السجلات تستهدف متابعة الشروط الأساسية للائتمان وبخاصة ما يتعلق بمواعيد سداده وقيمة الضمان ،التي تغطي القروض قبل انتهاء صلاحيتها وتحرص البنوك على مسك مجموعة من السجلات تستهدف متابعة الشروط الأساسية للائتمان وبخاصة ما يتعلق بمواعيد سداده وقيمة الضمان ، التأمين عليه ضد الأخطار المختلفة ،كما يجري التفتيش الدوري على الضمانات للتعرف على حالتها وقيمتها ومدى توافرها والاحتياطات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق والسرقة.

[1] فاطمة بن شنة **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة** –دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية– مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2010ص35

الفرع الخامس: المخاطر الناجمة عن فعل الغير

قد يتعرض المقترض ذاته بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزامه والتي ليس من السهل حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقة عن العميل توحي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاطفة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.[1]

تطرقنا في هذا المطلب إلى تعريف المخاطر الائتمانية وكذلك تناولنا أهم صورها ونأتي الآن للتطرق لمصادر هذه المخاطر وأدوات تحديدها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مصادر المخاطر الائتمانية وأدوات تحديدها.

سنتناول في هذا المطلب مصادر المخاطر الائتمانية، واهم الأدوات المستخدمة لتحديد هذه المخاطر.

أولا: مصادر المخاطر الائتمانية

هناك مصدرين رئيسيين للمخاطر الائتمانية هما:[2]

-المصدر الأول : مخاطر خاصة بالمقترض وتنشأ من عوامل خاصة بالمقترض بحيث تضعف من قدرته على سداد التزامات تجاه البنك ، فقد يقوم البنك بإقراض أحد زبائنه قرض طويل الأجل لغرض إنشاء مؤسسة لإنتاج المواد البلاستيكية ليتفاجأ بعد فترة أن المنتجات الصينية أصبحت تنافس المنتج الوطني وكانت تلك المنافسة شديدة بحيث أفقدته 60% من مبيعاته ، وهذا بدوره أثر سلبا على قدرة المقترض على سداد قرضه والتزامه اتجاه البنك ، ويطلق على هذا بدورة أثر سلبا على قدرة المقترض على سداد قرضه والتزامه اتجاه البنك ، ويطلق على هذا النوع من المخاطرة بالمخاطرة اللانظامية أو الخاصة بالمؤسسة المقرضة ويطلق عليها أيضا مخاطرة الطرف الآخر أي المخاطرة الناتجة عن عدم قدرة الطرف الآخر للعقد من الوفاء بالتزاماته .ومن أهم خصائص هذا النوع من المخاطر أن البنك التجاري بإمكانه تخفيض هذه المخاطرة أو إلغائها كليا من خلال تنويع محفظة الإقراض وعدم تركيزها على فئة واحدة من المقترضين وتوفير قروض قصيرة وطويلة الأجل وإقراض القطاع العام والحكومي وكذلك إقراض القطاع الخاص وتوفير قروض زراعية وقروض صناعية وأخرى تجارية .

[1] فاطمة بن شنة ، **نفس المرجع السابق ص36**.

[2] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر) ،دار الذاكرة للنشر عمان –الأردن،2013ص349**

–المصدر الثاني: يتعلق بعوامل تزيد من عدم القدرة على الوفاء ، لجميع المؤسسات العاملة في اليد ، مثل الكساد الاقتصادي ، وذلك أن الكساد الاقتصادي يبطئ من معاملات وصفقات البيع والشراء ويؤدي إلى انخفاض الحركة التجارية وإلى الأرباح لمعظم المؤسسات العاملة في اقتصاد معين ، مما يضعف من قدرة المؤسسات على الإيفاء بالتزاماتها المالية اتجاه البنوك التجارية ، ويطلق على هذا النوع من المخاطرة بالمخاطرة الائتمانية النظامية ، ومن الأمثلة الشائعة أيضا على هذا النوع من المخاطر ، مخاطر انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الرئيسية في العالم ، حيث من المتوقع أن يؤثر ذلك على حركة الاستيراد والتصدير وعلى الوضع الاقتصادي بكافة قطاعاته .

ثانيا : الأدوات الرئيسية لتحديد المخاطر الائتمانية

تحدد المخاطر الائتمانية على المستوى الفردي لمخاطر الطرف الآخر أو على مستوى المحفظة

–تحديد المخاطر على المستوى الفردي:

تتمثل الأساسية لتحديد المخاطر في الطرف الآخر، حيث تجتمع مجموع الالتزامات (التسهيلات النقدية وغير النقدية) للطرف الآخر في عملية تحديد المخاطر يعامل كافة المدينين الذين يرتبطون ببعض ماليا وقانونية كعميل واحد.

إن التحليل الدقيق لقدرة ورغبة بسداد دينه طبقا لبنود العقد وتقييم الضمانات والمراجعة الدورية للضمانات ومركز الطرف الآخر من شأنها أن تمكن البنك من تحديد وتقليل المخاطر قدر الإمكان ، والهدف الرئيسي لتحليل الائتمان هو الحكم على قدرة العميل في المستقبل على خدمة الدين وسداد أصل الدين وذلك بناء على معايير كمية ونوعية .

–تحديد المخاطر على مستوى المحفظة :

يتمثل الهدف الرئيس لتحديد الائتمانية على مستوى المحفظة في تحديد تركز المخاطر ، حيث يتعين أن يولي البنك تعليمات ومتطلبات البنك المركزي أهمية خاصة ولاسيما تلك المتعلقة بالحدود على تركز المخاطر الائتمانية[1].

[1] سمير الخطيب، قياس **إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر** ،الإسكندرية –مصر 2005 ،ص130.

بعدما تناولنا في هذا المطلب المخاطر الائتمانية والأدوات الرئيسية لتحديد نأتي الآن للتطرق إلى أسباب ونتائج المخاطر الائتمانية في المطلب التالي.

المطلب الثالث: أسباب المخاطر الائتمانية ونتائجها.

سنتناول في هذا المطلب أسباب ونتائج المخاطر الائتمانية.

أولا : أسباب المخاطر الائتمانية .

ويمكن تقسيم أسباب المخاطر الائتمانية كالآتي:[1]

1_ المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل.....إلخ.

2_ المخاطر المهنية :وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على تسديد.

3_ المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض : وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، ونظرا لأسباب المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر :[2]

3-1-الخطر المالي: يتعلق بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها.

3-2-مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة ، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون ، والرقابة الداخلية والسياسية والمحاسبية التي تطبقها لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذلك خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة .

[1] **Sylvie de conssergues .la banque :structure. Marché .gestion dalloz .paris 1996.p98**

[2] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان –الأردن 2000ص360.

3-4 -الخطر القانوني: وهو يتعلق أساس بالوضعية القانونية للمؤسسة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمسيرين، ومن بين المعلومات الهامة الذي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

- النظام القانوني للمؤسسة ، شركة ذات أسهم ، شركة ذات مسؤولية محدودة ، شركة تضامن ....إلخ،
- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.
- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة.
- علاقة المسيرين بالمساهمين.

4_ خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة. ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو رض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه ،أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة ، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج .[1]

ثانيا: نتائج الائتمانية

إن من أهم ما ينتج عن وجود المخاطر الائتمانية داخل البنوك التجارية ما يلي:[2]

1_ تعثر التسهيلات الائتمانية : لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق شروك التعاقدية بين الطرفين ، فان تعثر التسهيلات الائتمانية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه ، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل ، وأصبحت مشكلة عدم التسديد المدين لقروض المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل ، واصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل . ومن المسلم به أن كافة البنوك دون استثناء تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة ، التي تظهر في القوائم المالية في بند حساب الديون المعدومة .

[1] **Sylvie de conssergues op cit p 99**

[2] بهية مصباح محمود صباح ،**العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية في فلسطين** –دراسة تحليلية– رسالة الماجيستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ،2008،ص88.

2_ فشل البنوك : لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو معدلات مخاطر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه البنوك لعملائها .

بعدما تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المخاطر الائتمانية وأهم مصادرها، كما تناولنا أسباب ونتائج هذه المخاطر، نأتي الآن للتطرق إلى تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية

نهدف من خلال هذا المبحث إلى التطرق لماهية إدارة المخاطر الائتمانية في المطلب الأول، ثم مهام ومؤشرات قياس المخاطر الائتمانية في المطلب الثاني، وأخيرا نتناول كيفية تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية في المطلب الثالث.

المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر الائتمانية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المخاطر الائتمانية وأهم الخطوات التي تتطلبها هذه العملية.

أولا: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

هي النشاط الإدارة الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة ، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك ، إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارة ، وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها .

تركز إدارة المخاطر الائتمانية على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثل : الكوار الطبيعية أو الحرائق ، الحوادث، الموت ، الدعاوي القضائية) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها استخدام أدوات المقايضة المالية .

تتطلب إدارة المخاطر الائتمانية فريق مختص بإدارة هذه المخاطر حيث يجي أن تتبع عملية إعطاء الأولويات ، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عملية تعالج أولا بينتما المخاطر ذات الخسائر الأقل احتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد.[1]

[1] حرشوف سهام ، صحرواي إيمان **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس سطيف ،أيام 20-21 أكتوبر 2009ص5.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

تتطلب العملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخوات التالية :[1]

1_ التحضير: يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر.

2_ تحديد المخاطر : وفي هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر المتسببة للمخاطر الائتمانية ، حيث أن المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى المشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها ، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى المشكلة يمكن البحث عنها .

3_ التقييم : بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجي أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها ، ويكون من السهل قياس هذه الكميات أحيانا ويتعذر قيسها أحيانا أخرى ، وتمكن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معد حدوثها حيث أن معلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة .

4_ وضع الخطة : وتتضمن أحدث القرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر ،فكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب ، وينبغي وضع خطة تقترح فيها وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر .

5_ التنفيذ: ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر، إذ يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة التأمين ،وكذلك تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة ، كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية .

[1] حسين ذيب **فعالية في تسيير فشل الائتمانية** ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي ،ورقلة –الجزائر 2012 ص : 158-159

6_ مراجعة وتقييم الخطر :تعدد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تأتي الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط استخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة ، حيث يجب تحديث عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

تناولنا في هذا المطلب ماهية إدارة المخاطر الائتمانية من خلال تعريفها والتطرق لأهم الخطوات التي تمر بها هذه العملية، وسنعرض مهام إدارة المخاطر الائتمانية ومؤشرات قياسها في المطلب الموالي .

المطلب الثاني: مهام إدارة المخاطر الائتمانية ومؤشرات قياسها

سنتناول في هذا المطلب مهام إدارة المخاطر الائتمانية وأهم المؤشرات المستخدمة لقياسها.

أولا: مهام إدارة المخاطر الائتمانية

تتمثل مهام إدارة مخاطر الائتمان في:[1]

1-إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارية البنك ومحفظته الائتمانية: يتطلب التقييم وضع نظام تفصيلي والتنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، إدارة الائتمان المختلفة بالبنك، الإدارة المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات وذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم لهذا الغرض.

2- إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي : تهدف هذه العملية إلى إيجاد معاير موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط ، العميل وعلى مستوى المحفظة ككل .مع العلم أنه يتم تقييم المخاطر من خلال محورين هما مخاطر النشاط الاقتصادي والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعملاء ، ومن أجل إعداد هذين المحورين هناك عدة أسس ومعدلات يتم إتباعها (معدلات الطلب على المخرجات النشاط المحلي أو الخارجي ، معدلات الربحية للنشاط...)

3- التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء: يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء ، لإمكان النظر في منحهم الائتمان ، حيث المطلوب عند توفر الجدارة الائتمانية التعرف على المخاطر الائتمانية للعميل بتحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به التي تم تبويبها إلى عوامل مالية (مؤشرات

[1] منصور منال ، **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي ، الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوك التسيير جامعة فرحات عباس ،سطيف 20-21 أكتوبر 2009 ص:3-4

السيولة ، الهيكل التمويلي ، نسب الربحية)، وأخرى غير مالية (المشروع وإدارته، الاستعلام والزيادة الميدانية ...) مع إعطاء وزن المخاطرة ترجيحي لكل عنصر من تلك العناصر الفرعية .

4- إعدادا التقارير شهرية ودورية والعمل علة الحد من المخاطر الائتمانية : تتمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الإدارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة والتسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيان ، أما التقارير الدورية فتخص تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي وتوزيعها إلى تسهيلات بضمان عيني أو بدونه .تهدف كل هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة البنك في اتخاذ ما يلزم لإدارة المخاطر على أسس سلمية والتي تتلخص في تحديدها، قياسيا متابعتها والرقابة عليها.

ثانيا: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هيا من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليلها إلى أدنى مستوياتها.

وتتمثل أهم مؤشراتها قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي :[1]

-بيانات عن توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية،

-بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلا بدون ضمان عيني.

-مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي :

- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.
- توزيع المحفظة على قطاع النشاط الاقتصادي.
- نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمال المحفظة .

[1] مفتاح صالح معارفي فريدة **المخاطر الائتمانية تحليلها –قياسها–إدارة والحد منها**. مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة الزيتونة ، الأردن، 16-17 أفريل 2007، ص:8.

- بيان عن التركيزات التي تصل إلى 25% فأكثر من قاعدة رأس البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل عبى شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية ، أو في صور تمويل مختلفة .
- بيانات إجمالية عن التركيزات التيتزيد10% من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى) .
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض و التسهيلات المستحقة.
- نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية .
- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة العائد المتوقع إلى إجمالي القروض.
- اجمالي صافي العائد إلى إجمالي القروض.

-بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.

-تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة.

بعدما تطرقنا إلى مهام إدارة المخاطر الائتمانية إدارة المخاطر الائتمانية وأهم مؤشرات قياسها في هذا المطلب ، نأتي الآن إلى التطرق لتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية في المطلب الموالي

المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

سنتطرق في هذا المطلب إلى آلية تقييم المخاطر الائتمانية وأهم الطرق المستخدمة لتقدير هذه المخاطر.

أولا: آلية تقييم المخاطر الائتمانية

يتم تقييم المخاطر التي تتعرض لها عملية منح الائتمان البنكي من خلال آلية تنطوي على تقييم ستة عناصر أو متغيرات أساسية ، وتعرف تلك الآلية التي يتطلب تنفيذها بطريقة متكررة مع كل طلب مقدم لمنح الائتمان six system(6cs)وفي ما يلي تناول موجز لكل منها :[1]

[1]طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيات** الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية –مصر 2006، ص369.

1- شخصية العميل : ويقصد بها مجموعة السمات الشخصية التي تكشف عن نمط استجابة العميل المحتمل نحو سداد التزاماته المالية (شخصية ملتزمة، شخصية مراوغة) وتمكن أهمية هذا العامل في أن منح الائتمان ينطوي ضمنيا على وعد من المقترض بالسداد للمقرض عند حلول الدين .وبالتالي فمن الضروري التأكد من أن العميل الحاصل على الائتمان هو من تلك الشخصيات المؤتمنة والملتزمة التي تفي بالتزاماتها نحو البنك ، فقد تكون قدرة العميل على السداد جيدة إلا أن رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة .ويعتمد محللي الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على ما يعرف بالتاريخ الائتماني ، ويقصد به سمعة العميل من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة نحو البنك أو البنوك التي سبق له الاقتراض منها .

3- الطاقة الاقتراضية :تقيس الطاقة الاقتراضية للعميل مدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمة الدين (فوائد القرض) ويمكن لمحلل الائتمان البنكي للوصول إلى تلك الطاقة من خلال التحليل المالي لقوائم العميل المالية ، ربحية النشاط لعدد من السنوات المتتابعة متوسط رصيد النقدية ،لذا يعتبر الباحثين أن الطاقة الافتراضية هي معيار موضوعي وكمي وقياس قدرة العميل على السداد .

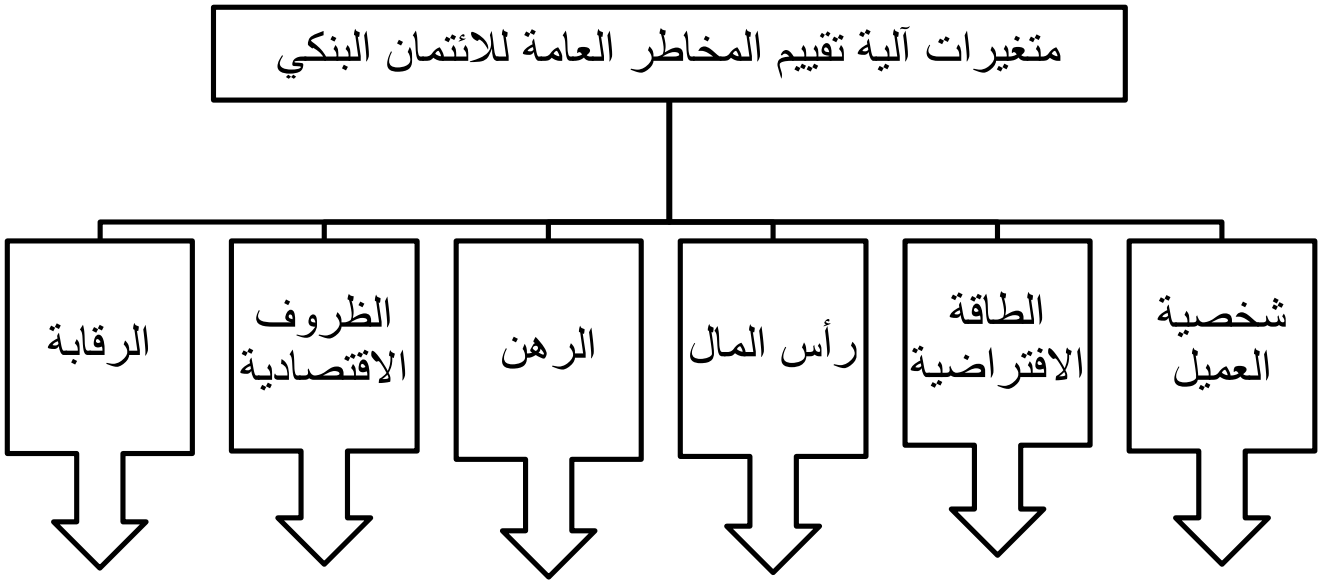
3- رأس المال :يعتبر هذا المتغير عن الوضع المالي للعميل وفقا لما أسفرت عنه نتائج تحليلات قوائمه المالية ، ويعطي محللي الائتمان أهمية خاصة لبعض المعدلات أو النسب المالية التي تكشف بصورة أكثر فعالية عن هذا الوضع ،مثل :نسب التداول ، معدلات الإقراض ، معدلات تغطية الفوائد.

4- الرهن: يتمثل الرهن في الأصول التي المقترض (العميل) إلى المقرض (البنك) كضمان بعرض الحصول على القرض، هناك العديد من الرهانات التي يمكن أو يقدمها العميل وتقبلها البنوك كضمان للقرض ، بحيث إذا توقف العميل عن السداد ، يحق للبنك الرجوع والتصرف في هذا الرهن.

5- الظروف الاقتصادية : ويقصد بها الظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها المؤسسة أو العميل طالب الائتمان ولها تأثير على نشاطه ، فمثلا تحجم الكثير من البنوك عن منح الائتمان للمشروعات التي تعمل في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية أي لا يتوقع النشاط الذي يعمل به رواج وهو ما سيؤدي بالتبعية إلى إضعاف قدرتها على سداد القرض وخدمة الدين .

6- الرقابة: ويقصد بمتغير الرقابة الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان ، حيث يجب أن تتفق السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل البنكي ، وداخل الحدود التي يضعها البنك المركزي.

الشكل رقم (01) : متغيرات آلية تقييم المخاطر العامة للائتمان البنكي



المصدر : طارق طه، **إدارة البنوك والتكنولوجيات**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية،مصر2006

ثانيا: طرق تقدير المخاطر الائتمانية

هناك طريقتان لتقدير المخاطر الائتمانية تتمثل في ما يلي:

1-طريقة النسب المالي : تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات ،إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخصلات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عمليتها وأداء التزاماتها ، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها ،والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القروض أم لا .[1]

وأول خطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

[1] **ال**طاهر لطرش، **تقنية البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص **146**.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحاليل:[1]

1. **تحليل مالي عام**: ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة.

2. **تحليل مالي خاص**: هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة الائتمان ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقة بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي ،ونقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار .

-النسب الخاصة بقروض الاستغلال : عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات استغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسة طالبة القرض ، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان ، ومن بين هذه النسب ما يلي :

- نسب التوازن المالي: ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.
- نسب الدوران: وتتكون من نسب دوران المخزون سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- نسب السيولة العامة.

-النسب الخاصة بقروض الاستثمار : عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة ، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال ،لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض ، ومن أهم هذه النسب ما يلي :

- التمويل الذاتي؛
- التمويل الذاتي /ديون الاستثمار لأجل ؛
- نسبة المديونية ؛
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:[2]

-طريقة صافي القيمة الحالية van؛

-طريقة معدل العائد الداخلي tri؛

[1] عبد المعطي رضا، محفوظ جودة، **إدارة الائتمان** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 1999، ص 251.

[2] **Edith Giraglinger les decisions , dinvestissement Exercices et ces corriges de gestion ed Nathan. Paris 1988.p29**

-طريقة فترة الاسترداد pr؛

-طريقة مؤشر الربحية ip؛

2-طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي[1]:هي آلية للتنقيط ، تعتمد على التحاليل الإحصائية التي تسمح بإعطاء أوزان لكل طالب قرض يتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منح القروض ، أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معه وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن وفي الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي ، تطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي ، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات ، محللين ، منظمات قرض وخبراء محاسبين ....

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتفاقا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، تطبق على القروض الاستهلاكية.

-حالة القروض الموجهة للأفراد : يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليلي التميزي والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان ، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا ، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي تنتمي إليها ، وبالتالي يجي في هذه المرحلة :

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.
- **حالة القروض الموجهة للمنظمات:** يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:
- تاريخ تأسيس المنظمة؛
- أقدمية وكفاءة مسيرة المنظمة؛
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية ؛
- رقم اعمال المحقق؛

---

1 دوادي رجاء ، **إدارة الائتمانية وفق لجنة بازل –دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي** – مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي –2013 ،ص 46

- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- رأس المال العامل ؛
- طبيعة نشاطها؛

عرضنا في هذا المطلب الطرق المستخدمة لتقدير المخاطر الائتمانية وسنعرض في المطلب الثاني الوسائل المستخدمة للتقليل من هذه المخاطر.

خلاصة:

حولنا من خلال هذا الفصل لإلمام بجوانب مخاطر الائتمان وكيفية وتسييرها وخطوات إدارتها للتقليل، منها، وذلك من خلال التطرق لأهم مفاهيم كخاطر الائتمان وأهم مسببات هذه المخاطر ووجدانا أن مخاطر الائتمان تنشأ من احتمال فشل العميل المقترض عن الوفاء بسداد الدين المستحق عليه ، كما تنشأ نتيجة لمجموعة من الأسباب التي تشكل في مجملها صور المخاطر الائتمانية ، وأن أهم المسببات التي تنشأ عنها هذه الأخيرة هي تلك المتعلقة بالمقترض .

ثم تطرقنا إلى تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية وأهم الخطوات التي تمر بها ، وكيفية تقدير وتقييم تلك المخاطر وتوصلنا إلى أن البنك يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع ،وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة أهمها : طريقة النسب المالية والتي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية ، طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي والتي يستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض.



الفصل الثاني

التمويل البنكي

الفصل الثاني: التمويل البنكي

تمهيد :

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها إذ تحتاج المؤسسات على اختلاف أشكالها إلى أدوات التمويل، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ونشاطاتها ، وقد سبق أن ذكرنا أن التمويل هو أحد المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فمن بين الحلول التي تقضي على هذا المشكل التمويل البنكي الذي يعتبر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القلب النابض ،فهو شريان حياتها وأحد عومل نجاحها ، مما استوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدعيم العلاقة بينهما وبين البنوك التجارية وذلك عن طريق التوصل إلى حل يرضي الطرفين وهو تقدير البنوك لمجموعة من القروض مقابل الحصول على فوائد . وتقديم ضمانات من قبل المؤسسات .كما تم استحداث بدائل تمويل جديدة تساعد على التطور والرقي وتحقيق أهدافها.

بناءا على هذا ارتأينا أن نقسم فصلنا هذا على ثلاث مباحث والتي تتمثل في :

-المبحث الأول: عموميات حول التمويل.

-المبحث الثاني: عموميات حول القروض.

المبحث الأول : عموميات حول التمويل

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ للتغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية ، ونظرا لكونه من أهم الوظائف في المؤسسة ، فهو منطلق وبداية كل مشروع كونه أداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الاقتصادية ، وعلى ضوء هذا ارتأينا في هذا المبحث أن نتطرق إلى مفهوم التمويل بصفة عامة ، ومختلف أنواعه ووظائفه ، ومن الوصول إلى تعريف التمويل البنكي ، وفي الأخير إبراز مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلفة .

المطلب الأول: مفهوم التمويل

سنعرض في هذا المطلب تعاريف مختلف للتمويل بشكل عام بالإضافة إلى تعريف البنكي ، وسنتطرق أيضا إلى خصائص التمويل ووظائفه ،كما وسنعرض أهم مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات .

أولا: تعريف التمويل

قبل التطرق إلى التمويل البنكي سنوضح مفهوم التمويل من خلال التعاريف التالية :

- التمويل هو النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير كل ما تحتاجه من المستلزمات والأدوات الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها؛[1]

-التمويل هو البحث عن مصادر الأموال ثم إدارة هذه الأموال بأسلوب علمي وفني في نفس الوقت[2]

- التمويل هو نشاط متشابك مع الأنشطة الأخرى كالإنتاج والتسويق ، وتأمين الأموال بأقل ممكنة ومن مزيج أمثل توجيه تكلفة استخدامها بشكل ريعي؛[3]

- التمويل هوا لإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها ويكون ذلك بتحديد دقيق للوقت الحاجة إليه ، والبحث عن مصادر للأموال ، والمخاطر التي تعترضها أي نشاط يزاوله[1]

---

[1]. نايت إبراهيم محمد ، **آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها** (دراسة وصفية لمجموعة من المنشآت الرياضية الجزائرية) ، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ، تخصص إدارة تسيير رياضي ، معهد التربية البدنية والرياضية ، جامعة الجزائر ،2011-2012، ص80.

[2] **عاطف جابر طه الرحيم** ، أساسيات التمويل الإدارة المالية ، الدر الجامعية للنشر ، الإسكندرية ،2008،ص20.[2]

[3] فريد راغب النجار، **التمويل المعاصر**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009 ص40.[3]

- التمويل هو مجموع العمليات التي تصل من خلالها المؤسسة إلى تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالتخصيص الأولي من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة والهياكل المالية ، أو المساهمات الممنوحة من طرف الخزينة العامة أو الجماعات المحلية والدولية أو الخواص وغيرها ؛[2]

فمن خلال المفاهيم السابقة نلاحظ تعدد الجوانب التي تم من خلالها تحديد مفهوم التمويل حيث يمكن استخلاص أن التمويل هو تلك الوظيفة التي تسمح بتوفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ، مما يساعدها على تحقيق أهدافها .

ثانيا :تعريف التمويل البنكي

بعد تعريفنا للتمويل عموما وإبراز أهم خصائصه يمكن تعريف التمويل البنكي بأنه "ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي .أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز البنكي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة

أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها[3] .

ثالثا : خصائص التمويل

لكل مصدر تمويلي خصائص ويمكن إبرازها في النقاط التالية:[4]

تاريخ الاستحقاق ويعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة لها فترة سداد بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى حيث لكل نوع من أنواع التمويل تاريخ يختص به(باستثناء أموال الملكية) فليس من المنطق أن يتم الاقتراض دون أن يتم الاتفاق على تاريخ السداد وتوجد ثلاث فترات لسداد الديون؛

- قصيرة السداد أقل من سنة ؛

- متوسطة السداد ما بين السنة وعشرة السنوات؛

---

[1] طارقالحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للطباعة والنشر،عمان،الأردن،2002،ص 21.

[2] زاواوي فضيلة ، **تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر** (دراسة حالة سونلغاز) مذكرة الماجيستر في علم التسيير ، فرع مالية المؤسسة ، جامعة محمد بوقرة –بومرداس ،2008-2009 ،ص11؛

[3] خوني رابح رقية حساني، **مرجع سبق ذكره ، ص 99**.

[4] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره ، ص124**.

– طويلة السداد بعد عشر سنوات؛

–الدخل لكل مصدر تمويلي مردود وكل دخل يمكن أن يمتاز بما يلي :

–الأولية: إذ توجد هنالك أولويات لما يحصل على دخل أولي من المقترضين ؛

–التأكد بأن لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الأرباح أو الخسائر التي حققها المقترض باستثناء أموال الملكية.

المطلب الثاني: وظائف وأنواع التمويل

سنتطرق في البداية إلى وظائف التمويل

1–وظائف التمويل :

في البداية سنبرز وظائف التمويل ومن ثم سنعرض وظائف التمويل البنكي .

1–1 وظائف التمويل: يتميز التمويل بشكل عام بعدة وظائف هي كالتالي:[1]

– التخطيط المالي : تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعات المستقبلية ،و بغية تحضير نفسها حيث أنه خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها ،دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبئية ،كما يجب وضع خطط ملائمة مع الأوضاع الغير متوقع حدوثها .

– الرقابة المالية :تتم عملياتها من خلال التقييم المتواصل لأداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة ، وتقييم الأداء من خلال الاطلاع على تقارير الأداء الانحرافات ثم تحديد أسباب حدوثها ،

– الحصول على الأموال :يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر داخلية وخارجية من أجل الحصول عليها بأدنى التكاليف وأبسط الشروط.

– استثمار الأموال : من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل ، سواء كانت ثابته أو متداولة ، نظرا لاحتياجها في تسديد التزاماتها ،وعند الحصول عليها يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع ، وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من الربح .

[1] محمد ابراهيم عبيدات ، **أساسيات الإدارة المالية** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،1997 ،ص 21-22.

- مقابلة مشاكل خاصة وطارئة : يفترض على المسير المالي بأن يقوم بالوظائف الأربعة السابقة دوريا ، ولكن هنالك بعض المشاكل التي قد تحدث من حين لآخر : كعمليات في إنتاج سلعة معينة ، وإنتاج سلعة جديدة ، أو الجمع بين مشروعين أو أكثر من عمليات الاندماج أو الانضمام.

1-2.وظائف التمويل البنكي :

أما التمويل البنكي فيتميز بثلاث وظائف تختلف عن وظائف التمويل التي ذكرناها ويمكن إيجازها فيما يلي :

- **وظيفية الإنتاج** : أصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا وذلك لتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الاستثمارية مما يستوجب توقير قدر كبير من رؤوس الأموال ، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الاستثمار .
- **وظيفة تمويل الاستهلاك**: يمكن الحصول على السلع الاستهلاكية عن طريق الائتمان الذي يوظفه البنك وهذا عند العجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل، أي حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية حاليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة الائتمان.

-**وظيفة تسوية المبادلات**: يستخدم الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين مختلف الأطراف وهذه التسوية تتم بشيكات كوسيلة للتبادل مع اعتماد أقل للبنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة.[1]

2-أنواع التمويل:

تختلف أنواع التمويل حسب عدة معايير وتتمثل في:[2]

2-1 من حيث المدة : بموجب هذه المعاير ينقسم التمويل إلى :

- **تمويل قصير الأجل** : يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبلغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء مدخلات ما تحتاجه العملية الإنتاجية ويتم تسديدها في نفس الدورة .

---

[1] ناظم محمد نزري الشمري ، **النقود والمصاريف** ، مديرية دار الكتب دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ،1995 ص 112

[2] يوسف حسين يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2012ص172-173.

- **تمويل متوسط الأجل**: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المعدات والآلات الخاصة بالربحية من هذا التمويل، وتكون مدته ما بين السنة إلى خمس سنوات.
- **تمويل طويل الأجل** : وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل يوجه إلى مشاريع إنتاجية وتفوق مدتها خمس سنوات .

2-2 من حيث مصدر الحصول عليه: وينقسم إلى:

ـ **تمويل الذاتي**: هو أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطات الاستغلال بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل أو مصدر آخر.

ـ **التمويل الخارجي** :ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض ، سندات ، أسهم) لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية لدى المؤسسة .

3-1 حسب الغرض الذي يستخدم لأجله : وينتج من هذا التصنيف ما يلي :

- **تمويل الاستغلال** : يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة .
- **تمويل الاستثمار** : ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة ، توسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

المطلب ا لثالث: مصادر التمويل

يمكن تعريف مصادر التمويل على أنها مجموعة من الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والجارية ، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق المالية وكلفة المصدر المقترح مقارنة بالمصادر البديلة ،

وكذلك مع العائد على الاستثمار ، ومدى ملائمة مصادر التمويل للاستثمارات المقترحة[1] ، فللمؤسسات عدة مصادر للتمويل وتنقسم إلى مصادر تمويل داخلية وخارجية .

1-مصادر التمويل الداخلية:

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسات الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة وتتمثل مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

1.1-التمويل الذاتي : يعرف بأنه الأموال المتولدة عن العلميات الجارية أو من مصادر ثانوية في المؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية ، ويشمل الفائض النقدية المتولد عن العمليات الجارية وكذلك ثمن الأصول غير المستخدمة اللذان يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل ، ويعرف أيضا على أنه الفائض الذي حققه المؤسسة من أموال ، فالتمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع التي تتمثل في تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهي استخدام السيولة[2] . ومن أبرز مكوناته ومصادره :

– الادخارات الشخصية: وهي التمويل المقدم من صاحب المؤسسة نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل وذلك بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة نشاط المؤسسة ، وتعتمد عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النوع من التمويل .[3]

– الاحتياطات : تمثل الاحتياطات مبالغ يتم تجتنبها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمؤسسة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الاحتياطات على نتيجة أعمال المؤسسة وتحقيقها لأرباح ذلك ، أن الاحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع ، تقابله زيادة في الأصول ،ويتم حجز الاحتياطات إما بمقتضى القانون أو النظام للشركة كالاحتياطي القانوني ، النظامي احتياطي شراء سندات حكومية .[4]

---

[1] دريد كامل شيب ، **مبادئ الإدارة المالية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ،2001 ،ص115.

[2] هالم سليمة ،**هيئات الدعم المالي ودورها وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديا إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 2016-2017، ص75.

[3] فايز صالح النجار عبد الستار محمد علي، **الزيادة وإدارة الأعمال الصغيرة** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ،2006،ص196

[4] عاطف وليم انداوس، **التمويل الإدارة المالية للمؤسسات** ،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2008،ص378.

الأرباح المحتجزة وتمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجميد جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطات ، وسياسة وتوزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز ، وعند سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى [1].

- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات : الاهتلاكات هي مبالغ مالية (أقساط) سنوية تخصصا المؤسسة لمواجهة التدهور المتوقع حدوثه على مستوى استثمارات المؤسسة وذلك نتيجة لمرور زمن من استخدامها ، أما المؤونات فهي مبالغ مالية تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر الناجمة عن أخطار محتمل حدوثها ، وفي قيمة المخزونات والحقوق مستقبلا ، تخصيصا في المؤسسة ضروري حتى لو لم تحقق أرباح[2].

ويمكن حساب التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية :[3]

التمويل الذاتي = الاهتلاكات +المؤونات +الأرباح الصافية غير الموزعة .

2-مصادر التمويل الخارجي :

من الممكن للمؤسسة أن لا تتمكن من تمويل استثماراتها بوسائل الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية ، وتتمثل هذه الصادر فيما يلي :

2-1 مصادر التمويل القصير الأجل : ويعتبر هذا النوع من التمويل القصير الأجل الأنسب في التمويل وتلجأ معظم المؤسسات إلى هذا التمويل بغض النظر عن حجمها نظرا لتكلفة الحصول عليه أقل من تكلفة الحصول على التمويل طويل الأجل ومن أبرز مصادرها :

-الائتمان التجاري : عندما تشتري المؤسسة (المشتري) بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من المؤسسات الأخرى فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا وفي الحين ، فخلال المدة التي لم يسدد فيها الدين وحتى تاريخ الدفع فإنه المؤسسة تصبح مدينة للمورد وتدون قيمة الدين بقائمة المركز المالي للمؤسسة تحت حساب الموردين في

---

[1] محمد صالح الحناوي ، **أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية** ، دار الجامعات المصرية ، مصر 2007 ص46.

[2] يوسف حسين، **مرجع سبق ذكره، ص227**.

[3] قشيدة صوراية ، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات)**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03،2011-2012،ص69.

جهة الخصوم ، وتسجل لدى المورد تحت حساب الحقوق في جانب الأصول ، ويشكل هذا ما يسمى بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري لوجود فترة قصيرة بين تاريخ الاستلام ودفع الثمن[1] . ويمكن اعتبار الائتمان التجاري على أنه مصدر تمويل تلقائي أو طبيعي بمعنى أنه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة[2].

– الائتمان المصرفي : ويقصد بالائتمان المصرفي في هذا الصدد القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك ، ويتميز بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري ، في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة من الاستفادة من الخصم ،كما يعتبر مصدرا لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني نت صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل .يضاف إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري ، إذ يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة ، ولا يتغير تلقائيا مع حجم النشاط.[3]

2-2 مصادر التمويل متوسط الأجل: التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة وينقسم إلى قسمين:

– التمويل بالقروض المباشرة متوسطة الأجل :عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار سنوات تمثل عمر القرض ، ويطلق على أقسام السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك وبالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمونا بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى ، ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات لهذه الفوائد في بعض الأحيان[4]

– التمويل بالاستئجار :تهدف هذه المؤسسات إلى استخدام المباني والمعدات . وبالتالي فهدفها ليس امتلاك التسهيلات ، وقد ظهر خلال السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار هذه التسهيلات بدل شرائها ، وبعد أن كان الاستئجار قاصرا على الأراضي والمباني ، فقد أصبح يشمل جميع الأصول تقريبا ، ونظريا فإن الاستئجار يشبه الاقتراض إلى حد كبير [5]. وهنالك نوعان من الاستئجار هما :

---

[1] عبد الغفار حنفي ،**أساسيات التمويل والإدارة المالية** ،دار الجامعة الجديدة ، مصر 2002، ص413.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية** ،مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية ، لبنان ،1997، ص 146.

[3] منير ابراهيم هندي ، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)** ، الطبعة السادسة ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ،2011،ص529.

[4] خوني رابح رقية ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، مرجع سبق ذكره 124.

[5] جمال الدين المرسي ، احمد عبد الله اللحلح ، **الادارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)** الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2006،ص 319

- الإيجار التمويلي : هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه منقبل المستأجر الذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها (أي أن الأقسام التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة المعدات المستأجرة)؛[1]
- الإيجار التشغيلي : من أهم خصائص هذا النوع أن المؤجر عادة ما يكون مسؤولا عن صيانة الأصل والتأمين عليه كما يتحمل مخاطر الإهلاك والتقادم .والمؤجر هو من يتحمل المخاطر الناجمة عن الانتفاع أو استخدام الأصل [2].

2-3 مصادر التمويل طويلة الأجل : تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل من اجل تغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصل الثابتة وتمويل الجزء الدائم من الأصول الثابتة وتنحصر مصادر التمويل طويلة الأجل فيما يلي :

- الأسهم : تمثل الملكية الأصلية للمؤسسات ، وهي إحدى الوسائل الرئيسية للتمويل الطويل الأجل خاصة رأس المال الدائم ، فشركات المساهمة تعتمد اعتمادا تاما على إصدار أسهمها للحصول على رأس المال اللازم وذلك إما عند إنشائها أو عند توسيعها أو فتح رأسمالها ويحدد عند عقد المؤسسة .

وما تنص عليه قوانين الدولة من أهم الحقوق كالاشتراك في الأرباح وحضور الجمعيات العامة للمساهمين وحق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم العادية الجديدة المقدرة .[3]

ويمكن تصنيف السهم إلى نوعين هما الأسهم الممتازة والسهم العادية حيث تختلف الأسهم الممتازة عن العادية بأن الأولى تحصل عادة على معدل ثابت من الأرباح السنوية ، وكذلك الأمر فإن تكاليف إصدارها أعلى من تكاليف إصدار الأسهم العادية .[4]

- الإقراض طويل الأجل :وهي تمثل نوعا من القروض التي تلزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين ، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين

[1] خومي رابح ، حساني رقية **المرجع السابق ص128**

[2] عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية ، مرجع سبق ذكره** ، ص482

[3] عبد الغفار حنفي **المرجع السابق ص 496**.

[4] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ،2008،ص21.

المؤسسة والمقترض ، تتراوح فترة الاقتراض عادة ما بين ثلاثة إلى خمس عشر عاما وتحصل المؤسسات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التامين أو بعض الهيئات العامة .[1]

- السندات : هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية تصدر من جهات عديدة من الدولة والمؤسسات ، وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل ، وهو وثيقة بقيمة محددة يتعهد مصدرها بدفع فائدة دورية في تاريخ محدد لحاملها ، سواء ربحت الجهة المصدرة أم خسرت ، ولحامله الحق في استرجاعه في وقته المحدد.[2]

المطلب الرابع: أهمية التمويل البنكي ومعوقاته .

للتمويل البنكي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تصادفه عدة معوقات والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

1-أهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تنبع أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات الاقتصادية للدولة جميعا، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:[3]

- يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية في المؤسسات حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة ؛
- يسهل ويؤمن عملية انتقال الفوائض النقدية والقوى الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات التي يكون لها عجز مالي ؛
- يوفر المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات عجزها، إذ يعمل على حوافز كأن تتناول الوحدات ذات الفائض عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، مما يعطي حركية وحيوية لتحقيق نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة.

---

[1] محمد صالح الحناوي ، **أساسيات ومبادئ الإدارة المالية** ، مرجع سبق ذكره ص240.

[2] دريد كامل آل شيب ، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ،2007 ،ص211.

[3] نايت إبراهيم محمد، **مرجع سبق ذكره، ص**.214

-يساهم التمويل البنكي في تحقيق أهداف المؤسسة لتجديد أو تحسين الرأس المال الثابت للمؤسسة او استبدال المعدات والآلات ، ويعتبر أيض وسيلة تستخدمها المؤسسة لتواجه احتياجاتها الجارية والخروج من حالة العجز المالي؛

2-معوقات التمويل البنكي :

باعتبار التمويل البنكي هو المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم ، فإن البنوك عادة ما تحجم عن تمويل هذا النوع من المؤسسات ، وهذا نظرا لعدة عوائق وأبرز هذه العوائق هي:[1]

-شفافية المعلومات: تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى ، نظرا لطبيعتها اتجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية ، وذلك راجع إلى ضعف الإدارة في إنتاج وتبليغ معلومات شفافة وذات ارتباط مع طبيعة القرض المطلوب .

-شخصية وسلوك المسير: يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، ويتمثل في الخطر المعنوي المتعلق بمسيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يحتمل أن يقوم المسير بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف تدنيه المصاريف المالية.

-ضعف الضمانات : تطلب البنوك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمانات عالية ومرتفعة مقابل تمويل البنك لها وبالقياس إلى أن أغلبية هذه المؤسسات لا تملك ضمانتا رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح لها من طرف البنوك .

-ارتفاع درجة المخاطرة: تتسم غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطر نظرا لطبيعة تكوينها وضعف المراكز المالية لها، مما يشكل عائقا أمام قيام البنوك بتمويل تلك المؤسسات حيث تهتم البنوك دائما بتمويل المشروعات ذات المخاطر المنخفضة.[2]

---

[1] العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية** (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع الاقتصاد المالي ،كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ن2010-2011ص274-281.

[2] قمر المللي ، **المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصادية ، جامعة دمشق ،2015،ص50.

-العلاقات العكسية بين حجم القرض وتكلفة المشروع: إن تكاليف دراسة القرض في البنك مرتفعة في حالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمبلغ القرض ، بالإضافة إلى أنه ثمة إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في تمويل المشروع صغيرة للحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل .[1]

-محدودية حجم ونوع التمويل: غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد ، بغض النظر ما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات ، فالفئات التي ليس لها القدرة على الحركية الاستثمارية ولا تملك المؤهلات لا يمنح لها التمويل حتى تكون هنالك ضمانات .

[1] صحراوي إيمان ، **إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة علمية،العدد06،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،01الجزائر،،ص225.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض.

نهدف من خلال هذا المبحث إلى عرض كيفية استعمال النقود من طرف النظام البنكي، فالبنوك لا تسعى للحصول على النقود من أجل تخزينها و تجميدها فقط، و إنما تستعملها لتمويل المشاريع والمؤسسات أو سد الحاجات التمويلية للزبائن الذين هم بحاجة لها، و بالتالي من المهام الضرورية للبنك، تجميع النقود من أجل توظيفها أي منح القروض، و تعتبر هذه النقطة كأهم نشاط رئيسي للبنك و الغاية من وجوده.1

المطلب الأول: القروض، وظائفها و أنواعها

أولا: مفهوم القروض البنكية.

المفهوم لأول:

القرض هو مقياس لقابلية الشخص للحصول على قيمة حالية مقابل تأجيل قيمة الدفع إلى وقت معين في المستقبل[1].

المفهوم الثاني:

القرض المصرفي هو أقدم و أبسط صور الاعتماد المصرفي و فيه تسلم النقود مباشرة إلى العميل أو تقيد في الجانب الدائن في حسابه، و العقد هو عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد و العمولة[2].

و من المادة 32من القانون البنكي الصادر في 19أوت 1986يعرف القرض كما يلي:

"القرض هو كل عقد بمقتضاه تقوم المؤسسة المتخصصة في هذا المجال بتعهد مؤقت بوضع مبلغ معتبر تحت تصرف شخص طبيعي أو معنوي ،مقابل التزام هذا الأخير بالقضاء"

وحسبBoukliBoutrabot" القرض في العالم المتقدم قوة عظمى لا تقارن، إنه الأساس الذي ترتكز عليه الأعمال و بدونه تبقى المؤسسات عاجزة عن التطور و الابتكار ،و به تصبح إمكانية الانتاج و التجديد و التبادل مستمرة ،فهو إذن عامل أساسي للتطور و الازدهار و دافع قوينحو التقدم في كل الميادين."

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

القرض هو منح أموال (بضاعة أو نقود) من الدائن (المتمثل في البنك)،للمدين(المتمثل في الأفراد أو المؤسسات...)أو يعده بمنحها و يلتزم بضمانه مقابل وعد بالتسديد في الأجل المحدد، فهو وضع الثقة في المقترض

---

[1] عبد المعطي رضا ومحفوظ جودة ، **إدارة الائتمان** ،دار وائل للنشر ن1999 ، ص31.

[2] مصطفى عمان ، **القانون التجاري** ، **العقود التجارية وعمليات البنوك** ، الاسكندرية ،1999 ،ص177.

على تسديد مبلغ القرض، و وقت استرجاعه ،و على المدين أن يلتزم بتسديد ديونه في الموعد المحدد أي تاريخ استحقاقه و الثقة أي ثقة الدائن بالمدين، حيث أن هذا العنصر الأخير أساسي لابد من توفره ما بين المقرض و المقترض حتى يتم منح القرض.

ثانيا: أنواعها

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة و مقاييس متنوعة:

أولا: تصنيف القروض حسب طبيعة موضوع التمويل)تمويل الأصول المتداولة، تمويل الأصول الثابتة) و هي تنقسم إلى قسمين:

أ- قروض الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال التي تتميز بالتكرار، و هي لا تتعدى في الغالب 12شهرا كالتخزين ،الإنتاج التوزيع و جني المحصول و هذه القروض توائم طبيعة أصول البنك)ودائع جارية(و تصنف هذه القروض إلى مجموعتين و كل مجموعة تحتوي على أشكال متعددة[1].

1-القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفتها إجمالية و ليست موجهة لأصل معين، و تلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة و يمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

1-1-تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات و النفقات.

و يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بنشاطات مختلفة، فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض، و ينبغي على البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذه القروض من طرف الزبون.

1-2-السحب على المكشوف:

عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، و يتجسد ماديا في إمكانية ترك حسب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل

[1] محمود حسين صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، ط2، دار وائل للنشر الأردن، 2008 ص42.

إلى سنة كاملة و يستعمل المكشوف لتمويل نشاط المؤسسة و ذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق كانخفاض سعر سلعة معينة أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة.

نظرا لمبلغ القرض و مدته و كذلك النشاطات التي يقدم من أجل تمويلها فهناك خطر حقيقيي مكن أن يتعرض له البنك و يتمثل هذا الخطر في تجميد الأموال لفترة معينة. و هو ما يؤثر على السيولة و مقدرته على القيام بعمليات قرض أخرى، و أمام كل هذه الصعوبات يجد البنك نفسه مضطرا إلى القيام بدراسة جيدة عند قيامه بمنح القروض، تمكنه إلى حد كبير من استرداد القروض في الوقت المناسب و التقليل من مخاطر التجميد.

1-3-قروض الموسم:

تمول نشاطا موسميا مثل إنتاج و بيع اللوازم المدرسية، ففي هذه العملية تمتد عملية الإنتاج وتحصل المبيعات في فترة الدخول المدرسي ،يمكن أن تمنح لمدة تمتد إلى 9أشهر.

كما أنه يعتبر نوع خاص من القروض البنكية و ينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي معين لأحد زبائنه[1].

1-4-قروض الربط:

هذا النوع من القرض يمنح لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، و لكن توجد أسباب خارجية تؤجلها.

2-القروض الخاصة:

و هي توجه لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر، الأشكال التي تكون عليها و نتعرض في هذا المجال إلى دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة.

2-تسبيقات على البضائع:

هو قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين، و يحصل البنك على بضائع كضمان، و لقد أثبتت الوقائع أنها تمنح لتمويل مواد أساسية كالقهوة مثلا.

2-2-تسبيقات على الصفقات العمومية:

نظرا لأهمية مشاريع السلطات العمومية و حجمها و ثقل طرق الدفع، بها يحتاج المقاول إلى مثل هذه القروض و يتم بطريقتين: منح كفالات) كفالة الدخول إلى المناقصة، كفالة حسن التنفيذ (أو منح قروض فعليه مثلا عندما يكون المقاول أنجز نسبة مهمة لكن الإدارة لم تسجل ذلك نسبيا، و تسمى تسبيقات على الديون الناشئة و غير

[1]لعزاري حسيبة ، **مامش حسيبة مخاطر القروض البنكية ووسائل الحد منها** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود مالية وبنوك المركز الجامعي ، البويرة ،دفعة 2008-2009 ص21.

المسجلة[1].

2-3-القروض بالالتزام:

لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية، و إنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه البنك لعميله لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، و البنك ملزم هنا على انسداد إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته ،و نميز فيها ثلاثة أشكال و هي الضمان الاحتياطي ،الكفالة و القبول.

2-4-الضمان الاحتياطي:

هو التزام من قبل البنك يضمن به عمله بأنه يسدد قيمة الأوراق التجارية لطرف آخر مثلا : زبون عند بنك قام بعملية تجارية مع زبون في بنك أخر وتمت العملية بينهما بأوراق تجارية (كمبيالة مثلا) و يشترط البائع على زبون بنك ضمان احتياطي ،هنا يقدم بنك لعملية قرض بنسبة 10بالمائة من قيمة الكمبيالة التي يشترط فيها أن تكون مؤكدة، و يرفض البنك سعر الفائدة يقدر ب 5.2بالمائة من قيمة الكمبيالة في حالة عدم تجميد المبلغ ، و في حالة تجميده يكون سعر الفائدة أقل من ذلك و يختلف باختلاف قيمة الضمان.

2-5-القرض المستندي:

في هذه الحالة يقوم القرض الشعبي الجزائري وكالة مغنية بالوفاء بالالتزامات المؤسسة المستوردة اتجاه المؤسسة المصدرة، و يقرض البنك سعر فائدة يتراوح ب 9بالمائة و 9.75بالمائة

2-6-كفاءةالاكتساب:

يشترط على المشاركون في مناقصة ما احضار كفالة من البنك بقيمة 1بالمائة من قيمة المشروع كحد أدنى و في حالة خسارة المناقصة فانه يجب على العميل احضار وثيقة رفع اليد من البنك لرفع الحجز على المبلغ ، و يحصل البنك على نسبة 0.25

بالمائة من قيمة المبلغ المحجوز كل ثلاثة أشهر و تصل مدة الكفالة الى عام و يمكنان تكون قيمتها مناقصة بين البنك و المؤسسة ، لكن في هذه الحالة يحصل البنك على فائدة ب 0.5بالمائة ، من قيمة مساهمته ، وفي حالة فوز المؤسسة بالمناقصة ثم تتخلى عنها فإنها لا تتمكن من استرجاع قيمة الكفالة

2-7-كفالة اقتطاع الضمان:

[1] **ل**عربي عمر ،هلا عبد الله يسين ، **القروض البنكية وإجراءات منحها في الجزائر** ، مذكره لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع : نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي البويرة ، دفعة 2008-2009، ص 45

تشترط الهيئة صاحبة المشروع عند نهاية أشغال المشروع على منفذ المشروع احضار كفالة من البنك و تسمى هذه الكفالة كفالة اقتطاع الضمان لأنها موجهة لتغطية العيوب التي قد تظهر على المشروع بعد انتهاء الأشغال منه و تسليمه الى الهيئة

صاحبة المشروع و تصل مدتها الى عام و قيمتها 5بالمائة من قيمة المشروع ويحصل البنك في المقابل على فائدة تقدر ب 0.25بالمائة كل ثلاثة أشهر و على يحصل البنك في المقابل على فائدة تقدر ب 0.25بالمائة كل ثلاثة أشهر و على

المستفيد من الكفالة احضار وثيقة رفع اليد من البنك بعد عام في حالة لم تظهر عيوب

في المشروع أما في حالة العكس فإن البنك يدفع قيمته 5 بالمائة التي تعهد بها لكفالة المشروع.

2-8-كفالة حسن التنفيذ:

يمنح البنك هذه الكفالة لضمان بدء المؤسسة في تنفيذ المشروع وفق المعايير المتفق عليها مدتها تصل الى سنة و قيمتها 5بالمائة من قيمة المشروع.

ب- قروض الاستثمار

مع الزمن أصبح بإمكان البنوك التجارية تقديم هذا النوع من القروض و هي تمتد من سنتين فما فوق، فمثلا إذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات و معدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل أما إذا تعلق بتمويل عقارات فنكون بصدد تمويل طويل الأجل الهدف من هذا التمويل هو الحصول على وسائل الإنتاج معداته، و إما على عقارات مثل الأراضي و المباني و تنقسم إلى:

1-عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات : تتمثل في:

1-1-قروض متوسطة الأجل:

توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7سنوات ،مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

1-2-قروض طويلة الأجل:

و هي القروض التي تفوق في الغالب 7سنوات و تمتد أحيانا إلى 30سنة، و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على مصادر ادخارية طويلة.

2-القروض الإيجارية:

هي وسيلة تمويل متطورة تسمح للمؤسسات من التخلص من الأعباء، خاصة ضمن العبء المالي، حيث رغم احتفاظ هذه أدخلت تبدلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقترضة ،و رغم حداثتها إلا أنها سجلت استعمالا متسعا و سريعا ،و تتمثل هذه العملية في وضع البنك لآلات و معدات أو أية أصول أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار، مع وضع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها.

اولا: تقسيم القروض حسب المقترضين:

تنقسم إلى قروض:

- قروض للأفراد و قروض للشركات و البنوك الأخرى.
- قروض للقطاع الخاص و قروض للحكومة و القطاع العام.
-قروض للمستهلكين و قروض المنتجين و أصحاب الأعمال.
- قروض العملاء و قروض للآخرين.[1]

ثانيا: تقسيم القروض حسب عدد البنوك المقرضة:

هنا يتم التميز بين القروض المقدمة من قبل بنك تجاري واحد، أو القروض المقدمة من قبل التجمعات البنكية التي تضم عددا من البنوك من أجل تمويل المشاريع الضخمة و طويلة الأجل و التي تتضمن مخاطر عالية ،فتتوزع هذه المبالغ المطلوبة على مجموعة البنوك المشاركة للتقليل من درجة المخاطرة

ثالثا :تقسيم القروض وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة

تنقسم إلى عام و خاص:

1-القروض الخاصة:

هو ما يتعهده شخص من أشخاص القانون الخاص، كأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات و المؤسسات الخاصة، و تتوقف قدرة هؤلاء الأشخاص على الائتمان على الثقة التي يتمتعون بها لدى مانع الائتمان.

2-القروض العامة:

[1]عبد الحميد عبد المطلب ، **البنوك الشاملة *عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، بدون تاريخ ، بالتصرف استعانة من ص،ص 113،118

تشمل كافة الديون الخاصة بالأشخاص العامة و المحافظات و كافة وحدات الحكم، و تتوقف قدرتهم على وجه الخصوص في الحصول على الائتمان و على القدرة المالية لأفراد المجتمع و مؤسساته البنكية من جهة أخرى، و يرتبط بالاستقرار السياسي و الاقتصادي و المالي للدولة[1].

رابعا: تقسيم القروض حسب نوع الضمان المقد

:تنقسم إلى عدة أنواع:

1-قروض بضمان كمبيالات محلية:

هي من أهم القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها و قبل منح مثل هذه القروض يتعين على البنك القيام بالدراسة الائتمانية اللازمة عن عملائه من حيث سمعتهم الشخصية و مراكزهم المالية ،مع الحذر الشديد و المتابعة المستمرة لمراكز العملاء المدينين في الكمبيالات.

1-قروض بضمان كمبيالات خارجية:

تمنح للعملاء الذين يعملون في مجال التجارة الدولية ،حيث تكون أداة للتمويل المناسبة بينهم هي الاعتماد أو الكمبيالة المستندية، حسب الظروف المحيطة بكل من المصدر و المستورد.

2_قروض بضمان أوراق مالية(أسهم و سندات:)

عندما يقبل البنك الأوراق المالية كضمان يجب عليه أن يراعي ملكية العميل للأوراق المالية ،وأن يحدد نوع الأوراق المالية التي تقبل كضمان و عليه مراعاة تقلبات أسعار هذه الأوراق المالية في البورصة، و بالنسبة للأوراق المالية الاسمية يتعين على البنك إخطار الشركة المصدرة بخطاب مسجل، مرفق به خطاب موقع من العميل يرهن تلك الأوراق في دفاترها لصالح البنك التجاري واستلام الرد منها و عليه مراعاة تقلبات أسعار هذه الأوراق المالية في البورصة.

4-قروض بضمان البضائع:

هي تلك القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها مقابل إيداع البضائع التي يملكونها بمخازن البنك، و تشمل هذه البضائع أنواع مختلفة كالخدمات المواد الكيماوية، المواد المصنعة المواد الغذائية، المنتجات الزراعية[2].

5- قروض بضمانات متنوعة:و تتمثل فيما يلي:

---

[1] سوري عدلي ناشد ، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي** ،ط1 منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان 2005 ص159.

[2]صلاح الدين السيسي ، **الحسابات والخدمات المرفية الحديثة** ،ط1،د ار الوسام للطباعة والنشر 1998،ص ص95، 96

أ– قروض بضمان شهادات الاستثمار:

ذلك في صورة حساب جاري مع التحقق من أن هذه القروض مطلوبة لأغراض إنتاجية و لسد حاجة ملحة أو لظروف قهرية، و ذلك في حدود نسب معينة من قيمة الشهادات الضامنة، معحفظها لدى البنك حتى تمام السداد.

ب–قروض ودائع لأجل أو بإخطار أو ودائع التوفير:

بالنسبة للودائع لأجل يحتفظ البنك التجاري بإيصال الوديعة مظهر لصاحبه، و بالنسبة للودائع بإخطار يتم التأثير عليها لحين تمام سداد القرض بالنسبة للودائع التوفير يحتفظ البنك لديه بدفتر حتى تمام سداد القرض.

ج– **قرض بضمان رهن عقاري**:رهن العقار الممول إما إنشائه، شرائه، أو ترميمه.

د– قروض **بضمان الرواتب و الأجور**:حيث يحدد الحد الأدنى للأجر و يشترط دوامه و ثباته.

هـ–**قروض بضمان شخصي**:مثلا قروض بكفالة شخص كامل الصحة و حسن السمعة.

خامسا: تقسيم القروض من حيث الغاية النهائية و نشاط العمل:و تنقسم إلى:

1–قروض منشآت الأعمال:

تمثل أكبر نسبة من نشاط البنك الاقراضي، ففي حالة كونها قروض تجارية توجه لتمويل و تسويق التجارة الداخلية أو هي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة ،حيث أن الدورة في التجارة هي دورة متجددة وفترة استرداد رأس المال هي قصيرة الأجل[1].

أما إذا كانت صناعية فهنا يجب التفضيل لأن هذه القروض قد توجه لمواجهة عمليات الإنتاج الجاري و الاستهلاكات أو التجديد أو العمليات التجهيز وو الإنشاءات و هنا نتكلم عن آجال متوسطة و طويلة الأجل توجه لتحقيق تنمية اقتصادية.

2– قروض زراعية:

في غالبيتها قروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل و قليل منها مخصص للأجل الطويل ،و بذلك بغية تمويل المحصول و الإنتاج الزراعي الجاري ،و هذه القروض تمثل نسبة ضئيلة من أصول زراعية، و لكن دور البنوك التجارية هام جدا لتوفير السيولة بطريقة موسمية لتمويل المحصولات الزراعية.

[1]أحمد محمود عرابي ، **نفس المرجع السابق ص 195**.

2- **قروض عقارية:**

تتمثل في القروض المقدمة إلى الأفراد و المشروعات لتمويل شراء و تجارة الأراضي و المباني وإقامة المنشآت، و تتميز بارتفاع أسعار الفائدة.

3- القروض الاستهلاكية:

تقدم للأفراد لتمويل احتياجات و مشروعات الاستهلاكية و خاصة من السلع المعمرة ،فبعد انخفاض الدخول الفردية لجأ الأفراد إلى ما يسمى بالدخل الاقتراضي، و هو شراء قدرة شرائية مالية من البنوك مقابل بيع قدرة الشرائية المستقبلية مضافا إليها سعر الفائدة..

4- القروض المقدمة للمؤسسات المالية و المتخصصة:

كشركات بيع و تجارة الأوراق المالية أو شركات التأمين أو مؤسسات الادخار. كما لا ننسى وجود قروض تقدمها البنوك التجارية للمؤسسات الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعية لتمويل حاجيات مختلفة كالمؤسسات التعليمية، الدينية ... .الخ

ثالثا: وظائفها:

1_ وظيفة تمويل الإنتاج:

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال و لما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة ،لذا فإن اللجوء إلى البنوك و المؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا و ضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية و الاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على القروض عن طريق إصدارهم السندات و بيعها للمشروعات و الأفراد، و هذا يساعدهم على زيادة الحجم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين ،و هذه الوساطة ،تساعد على تسهيل و تسريع و زيادة حجم الاستثمار و الإنتاج في الاقتصاد الوطني ،هذا و فضلا عن تقديم البنوك للقروض المباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين.[1]

[1] ناظم محمد الشفري، **النقود والمصاريف** (العراق، دار الكتاب والطباعة، 1995)،ص 112،113

2_وظيفة تمويل الاستهلاك

إن المقصود من وظيفة تمويل الاستهلاك، هو حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع أجل بتنميتها إذن قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآنية بواسطة دخلهم الجاري لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة، و يكون دفع أثمان هذه زيادة السلع بفترات مستقبلية مناسبة، مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، و يساعد القرض الاستهلاكي أيضا على تنشيط جانب الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية، و من ثم في رفعة السوق و زيادة حجم الإنتاج و الاستثمار.

3–وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات و إبرام الذمم، تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع على الأهمية النسبية لنقود الودائع(الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد، و يعني استخدام القرض بصورة واسعة في تسوية المبادلات و إبرام الذمم بين الأطراف المختلفة و يمكن ملاحظة مثل هذا التعامل و الاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية تكون الشيكات وسيلة الدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد أقل على كثيرا النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة ،و هذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع كما أن قيام البنوك التجارية بخلق الودائع و استخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها.
إن الوظائف السياسية المذكورة للقروض البنكية تنعكس آثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادية عموما و على بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصا، و في مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي، الاستثمار، الاستهلاك، الادخار.

المطلب الثاني: معايير و إجراءات منح القروض

اولا: معايير منح القروض

تعتبر عملية منح الائتمان من أهم و أخطر ما يقوم به البنك من أعمال و قبول المخاطرة لائتمانية يعتبر من أهم وظائف البنوك، و التي يجب دراستها و تقييمها، و تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان و تحديد قيمة و شروطه و هي:

1_شخصية العميل أو سمعته:

و هي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته، و تعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عن منح الائتمان، و يمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه و كذلك من خلال البنوك التي يتعامل معها ،إذن سمعة العميل تلعب دورا هاما في العلاقة مع البنك، فكثير من البنوك تمتنع عن التعامل معها ،إذن سمعة العميل تلعب دورا هاما في العلاقة مع البنك ،فكثير من البنوك تمتنع عن التعامل مع العملاء ذوي السمعة السيئة لأنها تنعكس هي الاخرى على البنك و بخاصة إذا كان عدد أولئك العملاء ملحوظا[1].

1-المقدرة على الدفع:

التي تعني القدرة على دفع سداد أقساط القرض و فوائده في الموعد المحدد، و الذي يجب تحليل عدة عوامل منها:

2_1- أهلية العميل و قدرته على الاقتراض:

إن اهتمام البنوك بمقدرة العميل على الدفع يجب أن تبدأ أولا بدراسة أهليته و قدرته على الاقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى الشخص القاصر(أي دون 18سنة) لأهداف معينة، ولكن للخوف من عدم اعترافهم بذلك و أنهم لا يسألون عن تصرفاتهم التي تمت في فترة عدم الرشد فإنها تشترط وجود كفيل أي ضامن له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات و ذلك من خلال التوقيع على العقد المقدم لطلب القرض.

2-2-القدرة على السداد

تتوقف قدرة المقترض على السداد وفقا لطبيعة و حجم المدفوعات الدورية التي تقوم بسدادها، ومدى قدرته على سداد تلك الالتزامات وفقا لدخله و كيفية التصرف فيه. و قد تكون للعميل القدرة على السداد، و لكن من خلال سابق أعماله و تصرفاته الشخصية و سلوكه من خلال معاملاته مع البنك أو هيئات الاقتراض الأخرى في المجتمع[2].

2-3-المقدرة على توليد الدخل:

إذا كان الهدف من تقديم القرض هو تحقيق الأرباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد الأرباح في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات، فإذا كانت الأمانة و المثابرة و

[1] محمد صالح الحناوي ، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، نوفمبر، الطبعة 2000 ، ص 245.

[2] هلال كهينة ، **إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية فرع، نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي ، البويرة ، 2008-2009 ، ص48.

الإخلاص و الرغبة في السداد هي الصفات المطلوبة و لكنها غير كافية لسداد القرض إلا إذا اقترن ذلك بتوليد الدخل.

2_ رأس المال أو المركز المالي:

يجب تمتع العميل برأس مال مناسب لإمكان استرداد البنك لمستحقاته و أيضا تمتعه بمركز مالي سليم، لأن عدم تمتع العميل بمركز مالي سليم كثيرا ما يعرضه لأزمات مالية، و قد يؤدي به إلى الإفلاس، لذا تقوم البنوك بدراسة و تحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي ،و من بين المؤشرات التي يمكن للبنك اللجوء إليها لمعرفة المركز المالي للعميل نسبة السيولة، نسبة المردودية، نسبة التمويل الذاتي و معدل دوران الأصول الثابتة[1].

2_الضمانات:

تأخذ الضمانات من العميل سواء كانت عينية أو شخصية لمقابلة بعض القصور في المعايير السابقة الذكر، و لكنه لا يعني نهائيا التخلي عن سمات العميل الحسنة و التزاماته وتعهداته و مقدرته على الدفع أو السداد، لكن الهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك، و توفير الحماية في البنك ضد بعض المخاطر المحتملة، فمثلا قد يطلب البنك ضمانا من المقترض لعدم توافر رأس المال كاف لديه، و لكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان مصدر السداد الذي يستند إليه البنك هو بيع الضمان ذاته[2].

2_الظروف المحيطة:

تؤثر الظروف المحيطة بالعميل في المخاطرة الائتمانية، إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية و الاجتماعية، و التي قد تكون غير مواتية، و في هذه الحالة لا يسأل عنها طالب القرض فقد تتوافر المعايير السابقة الذكر في العميل إلا أن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع فيمنح الائتمان.

كان لذلك يجب على إدارة الائتمان في البنك التنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها العميل وتحديد المستقبل سواء في الصناعة أو المنطقة التي يتعامل فيها البنك من كساد أو رخاء خاصة إذا كان منحه طويل الأجل كما يجب على البنك التعرف على الظروف المنافسة القائمة و مدى تأثيرها على نشاط العميل ومدى قدرته على تحقيق أهدافه[3].

---

[1] محمد سعيد أنور السلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية، 2005، ص423.

[2] محمد صالح الحناوي **نفس المرجع السابق** ، **ص273**

[3] محمد سعيد أنور السلطان **نفس المرجع السابق، ص 424**

ثانيا: إجراءات منح القروض المصرفية

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1_الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك و خاصة من حيث غرض القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد، و يساعد في عملية الفحص المبدئي الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك و التي تبرز شخصية هذا العميل و قراراته بوجه عام و كذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت و خاصة من حيث حالة أصولها و ظروف تشغيلها في ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرارية في دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في المعاملة.

1_ التحليل الائتماني للقرض:

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتماني من حيث شخصيته و سمعته و قدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقةب البنك و مدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكنه أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

1_التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل الكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلوماتي التيتم تجميعها و التحليل المالي للفوائد المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض، الغرض الذي يستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر سداده، الضمانات المطلوبة و سعر الفائدة والمعلومات المختلفة و يتم الإنفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها[1].

1_اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، و في مرحلة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لافتراض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، و في مرحلة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لافتراض الموافقة على طلب القرض و التي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض،

[1]محمد صالح الحناوي ، **مرجع سبق ذكره ، ص279**.

معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرف... الضريبي ،وهدف القرض و الغرض منه و الضمانات المقدمة و مصادر السداد و طريقته، و ملخص الميزانية على السنوات الثلاثة الأخيرة و التعليق عليها للتوصيات بشأن القرض و بناء على هذه المذكرة يتم الموافقة

على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

1_ صرف القرض:

و يشترط لدى استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة و استيفاء التعهدات و الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

1_ متابعة القرض و المقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة و عدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، و تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض و التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

1_ تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف عند المتابعة هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

المطلب الثالث: مخاطر القروض المصرفية وطرق الوقاية منها.

اولا: مخاطر القروض المصرفية:

1-مفهوم المخاطرة

إن دراسة المخاطرة أمر مهم بالنسبة لكل مشاكل التسيير حيث تكون بعض المتغيرات خارجة عن سيطرتنا و هدف هذه الدراسة هو تحليل أنماط اتخاذ القرار في حالة التأكد ،فالمصرف يخشى أن يتخلف مدينه عن القيام بالتزاماته في المدة المحددة و هذا يعني أن المخاطرة في القروض المصرفية ناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض، خاصة و أن الاقتراض يتضمن تأجيل الدفع و الوديعة به في المستقبل و يمكن تقديم مفهوم المخاطرة كما يلي:

التزام يحمل في طياته ارتياب مرفق باحتمال ربح أو ضرر سواء هذا الأخير تدهور أو خسارة.تمثل المخاطرة

بالنسبة للبعض الخسارة القصوى و للبعض الآخر تشتت النتائج، يستطاع تقديره بمعامل التشتت-الانحراف المعياري-و هناك من يرى تسيير الكوارث[1].

و قد عرف J-Ferriére الخطر في الحقيقة لا يوجد قرض معفي من الخطر مهما كانت الضمانات المتعلقة به، فإن وجود القرض حتما وجد الخطر المرافق لهRisque.

أخذت الكلمةRisque– من الكلمة اللاتيني- Rescecare "- المخاطرة مفهومها و المعبر عنها الانقطاع بالنسبة لحالة منتظرة و هو انحراف عن المتوقع."

فمن خلال هذه التعاريف يمكن أن نرجع الخطر إلى أحد الأسباب الممكنة التالية:تقييم الضمانات بالشكل الاكثر من اللازم تخطي قواعد منح القروض المعمول بها في البنك تحديد القروض أوتوماتيكيا بمبلغ أكبر دون مراجعة الضمانات.عدم تحليل التدفق النقدي للعميل أو قدرته على الدفع بشكل صحيح.

-عدم استخراج العميل للقرض للأغراض الممنوح من أجلها.

-عدم الحصول على قوائم مالية تمثل المركز المالي الحقيقي للقرض.

-عدم إتباع العاملين في البنك لسياسات العمالة في البنك

-إهمال التغيرات صغيرة في حركة نشاط العميل.

-الاعتماد المطلق على البيانات المالية للعميل دون تدقيق.

-الاعتماد على مصدر واحد للبيانات عن العميل دون إجراء استعلام حقيقي.

-و في جميع الحالات نجد أن البنك مجبر لمعالجة أوضاع الديون التي تبدأ في التعثر ليتمكن من الحصول على حقوقه

2-أنواع المخاطر المصرفية:

للأخطار مصادر مختلفة، فمنها ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، و منها ما له علاقة مباشرة بالمؤسسة الطالبة للقرض و منها كذلك ما هو بعملية تسيير البنك ونوع القرض المطلوب.

[1]**Naullauget Rouchi N. Le control De Gestion Bancaire et Financier, RevueBancaire 1999,P, 310**

2-1- خطر سعر الفائدة: Les risques de Taux D'intérêt

هو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروضا بمعدلات فائدة ثابتة و نظرا للتطورات اللاحقة بهذه المعدلات ينعكس الأمر على وضعية البنك و يشكل هذا النوع من المخاطرة خطورة كبيرة بالنسبة للبنك كون أن معظم التحويلات الممنوحة طويلة أو متوسطة المدى فالفارق بين معدلات الفائدة من سنة إلى أخرى يؤثر على مردودية البنك حيث يمكن أن يرتفع معدل الإقراض وبالتالي تحدث خسارة، و لابد من البنك أن يحصل على موارد بأقل التكاليف الممكنة سواء في إطار
علاقاته مع البنوك الأخرى أو بنك الجزائر

2-2- خطر سعر الصرفLe risque de change :

هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكن أن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف للعملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك لذا يجب التمييز بين::

أ- الوضعية الكلية لسعر الصرف:

يعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملات الأجنبية و الديون كذلك بالعملات الأجنبية و هو ما يسمى بـ: الرصيد الصافي.

ب_وضعية سعر الصرف:

و هي تحديد الديون و الحقوق بالعملات الأجنبية، فعندما تكون الحقوق بالعملة الأجنبية أقل من الديون بنفس تلك العملة، في هذه الحالة يكون البنك في وضعية قصيرة يؤدي إلى:

- **وضعية سيئة:**إذا ارتفع سعر صرف العملة.
- **وضعية حسنة:** إذا انخفض سعر صرف العملة.

على العكس إذا كانت الحقوق أكبر من الديون بالعملة ذاتها في هذه الحالة البنك في حال طويلة يؤدي هذا إلى:

- **وضعية حسنة:**إذا ارتفع سعر العملة.
- **وضعية سيئة:**إذا انخفض سعر العملة.

2-3- خطر السيولةLe risque de Liquidité

يتحقق خطر السيولة في حالة عدم استطاعة البنك في وقت معين من نشاطاته أن يقابل التزامه أو آجال دفع قروض استلفتها من السوق النقدية أو المالية بسيولة حالية إلا بعد القيام بعملية البيع أي تحقق لأصوله.

من خلال هذا الاستعراض يمكننا استنتاج أن خطر السيولة يرتبط وثيقا بالوضعية الخاصة بالبنك أي الحالة الصافية له ومن جهى أخرى بالوضعية الخارجية للأسواق المالية و إمكانية حدوث هذا الخطر يتحقق في الحالات التالية:

- سحب كبير للودائع من طرف المودعين.
- تذبذب صورة البنك، عدم وضع الثقة فيه من طرف مجمل منشطي الساحة المالية والبنكية.
- حدوث أزمة سيولة خانقة تؤدي إلى تدهور الوضعية المالية للبنك.

ففي هذه الحالة-خطر السيولة-يجد البنك نفسه مرغما إلى تتوجه إلى السوق النقدية من أجل إعادة خصم أوراقه التجارية و هذا يؤدي بالبنك بتحمل معدلات فائدة مرتفعة أما في حالة عدم إمكانية إعادة الخصم فإنه يلجأ إلى بنك الجزائر لطلب قرض و هو يطبق عليه معدل فائدة أكبر من الذي يطبق على القروض الممنوحة لزبائنه.[1]

2-4- خطر القرض : Le risque de crédit

هو عجز الزبائن عن إرجاع القروض الممنوحة لهم في الأوقات المتفق عليها في العقد و هو أسباب إفلاس معظم البنوك.

2-5- خطر عدم التسديد:

يعتبر هذا النوع من الخطر الأسوأ من الأخطار الأخرى عن عدم التسديد الكلي أو الجزئي من طرف المؤسسة لديونها في الوقت المحدد ،و يحدد الخطر في هذه الحالة بالنسبة للبنك بحسب الودائع المدينة الموضوعة كضمان للبنك حيث لا يمكنه استرداد تلك الأموال و يرتبط هذا الخطر أساسا بنشاط المؤسسة، إنشائها و كيفية تسييرها و كذا زبائن المؤسسة و السوق الذي نتحرك فيه.

[1] الصم أحمد ، **مرجع سبق ذكره ،ص70- 72**

2-6- خطر التجميد:

و يقصد به عدم تسديد الزبون الديون المقروضة له في الوقت المحدد أي عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق و تواريخ التسديد، و ينعكس على البنك إذ أن هذا الأخير يشتغل بودائع عملائه. فعندما يوافق على منح قرض للغير أي تعبئتهم بالموارد التي ليست ملكا لهم ، في حين إن أصحاب هذه الأموال قد يسحبوا من حسابهم أموالا في أي وقت ،فالخطر الذي يمكن أن يواجهه البنك من طرف المودعين باعتبار أن تلك الأموال التي منحت في شكل قروض للغير لم تسدد في ميعاد استحقاقها و بالتالي تعتبر أموالا مجمدة.

2-7- خطر السوق: Le risque de marche

هي مخاطرة تنتج عن التغير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السوق المتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف.

2-8- خطر القدرة على الوفاء بالدينLe risaue de solvabilité:

هو ذلك الخطر الذي فيه رأس المال الخاص غير كاف لامتصاص الخسائر المحتملة و الحذر من هذا الخطر يجب التنظيم المحكم للأرصدة الأدنى لرأس المال.

الجدول(01): ملخص لمخاطر القروض البنكية [1]

نوع القروض	اسم القرض	المخاطر
قروض الاستغلال	تسهيلات الصندوق	أكثر القروض المعرضة للمخاطر المخاطر التجارية ومخاطر عدم السداد تتبعها مخاطر تجميد الأسواق
	السحب على المكشوف	معرض للمخاطر بشكل كبير مخاطر عدم السداد وصعوبة تتبعها

	قرض الموسم	مخاطر عدم التسديد في اجل الاستحقاق الناجم عن مخزونات غير مباعة في وقتها اللازم مخاطر تجميد الأموال
	قروض الربط	خطر عدم تحقيق العملية لإلغائها أو إعادة النظر فيها أو لأسباب
	تسبيقات على البضائع	مخاطر عدم السداد ضعيفة مخاطر تجميد الأموال ناتج عن عدم بيع البضائع و بقائها في المخزن
	تسبيقات على الصفقات العمومية	مخاطر تجميد الأموال عند انتهاء انجاز الأشغال مخاطر السيولة إذا كانت الأشغال تستغرق وقتا طويلا
	الخصم التجاري	مخاطر عدم السداد مخاطر تجميد الأموال مخاطر السحب الأصلي
	القروض بالإلزام	مخاطر عدم السداد حيث تقع التسوية مع عائق البنك
	قروض متوسطة الأجل	مخاطر تجميد الأموال بشكل كبير ظهور مخاطر السيولة
	قروض طويلة الأجل	مخاطر عدم التسديد
	القرض الإيجاري	مخاطر مرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر
نوع القرض	اسم القرض	المخاطر
	الاعتماد المستندي	مخاطر مرتكبة بوضع المستورد ومدى قدرته على السداد المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعارها
	قروض المشتري	الخطر التجاري المرتبط بالصفقة التجارية المبرمة
	قرض المورد	الخطر التجاري والمالي المرتبط بطريقة العملية التجارية

المصـــدر :قاســـة زاهرة،دريـــوش هـــدى،"القروض البنكيـــة و مخاطرها"،مـــذكرة تخـــرج لنيـــل شـــهادة ليسانس،فرع مالية،دفعة جوان ،2003جامعة بومرداس.

ثانيا: كيفية التقليل من مخاطر القروض:

في حالة إذا لم يسير مخاطره بشكل محكم خلال ممارسته لعملية أو لمحة منح القروض، فإنه سيواجه مخاطر تختلف حدتها حسب قيمة التمويل الذي قدمه، من أجل التقليل من حدة هذه المخاطر فإنه يستعين بالتسيير الذاتي للحوادث و شركات التأمين.

1-السيرة الذاتية للحوادث:

إجراءات التذكير: نتحدث عن الإجراءات التي لها أهداف مختلفة يستعمل من طرف المؤسسات التي تعرضت لتأخيرات في الدفع من طرف الزبائن و هذا بإرسال رسالة تذكير للزبون، و هذا قبل وصول وقت الاستحقاق. للتذكير بأن هناك فاتورة دفع بتاريخ الاستحقاق يبين المصدر الواعد و التعليمات الموجودة، الفاتورة، هذا الملف يجب أن يكتب بلغة الزبون و بعبارات مختارة بعض الزبائن يحبون أن يتم تذكيرهم.

هذا النوع من الإجراءات له شكل مغاير يتعلق برسالة التذكير التي يجب أن يدفعها المصدر بعد تاريخ الاستحقاق عندما يتسلم المصدر المبلغ أي لا يتم الدفع عدد هذه الرسائل ثلاثة.

_الرسالة الأولى:

تذكر أن تاريخ الاستحقاق قد فات و أن التسديد لم يسجل: يبين أن الزبون قد نسي تاريخ الاستحقاق و نظهر تاريخ الاستحقاق بتاريخ لاحق آخر

_الرسالة الثانية:

يبين عدم الدفع و يستعمل في هذه الحالة طريقة مباشرة يمكن التحدث على طعن من النوع القانوني في حالة عدم وجود إجابات عند الوصول إلى الحد فعلى المصدر إيقاف إيصال البضائع للزبون و هنا يمكن خطر الفقدان فإنه من الأجدر الاتصال بالزبون، للتفاهم و التشاور في القضية.

-الرسالة الثالثة:

تتمثل في القيام بطعن كامل يجب إرسالها ببرقية مع إشعار وصول عندما تكون متبوعة بإحداث فعليه يجب اللجوء إلى حلول عقلانية، فيمكن للمصدر الاعتماد على بعض حالات التفاهم منها الغرفة التجارية الجزائرية الخارجية، المكاتب المختصة، المحاكم.

1- وضع وكالات التأمين على خطر القرض:

2-الاحتفاظ بحقوق المأمن عليه(حمايته):

على المصدر إعلان شركة التأمين بالتأخر في دفع أو انهيار مكانة المشتري فإذا كان هناك تأخيرفي الدفع بـ 30يوما، عليه إيقاف كل إرسال البضائع هذه العمليات هامة جدا لحماية حقوق المصدر.

3-طلب التدخل:

بهذه الوسيلة يطلب المصدر لشركة التأمين التدخل إلى جانب المشتري، من الممكن إرسال رسالة تذكير للحصول على المبلغ المستحق بنفسه، و من هنا يجب التذكير أن تاريخ الملف(إصدار ملف)يبين نقطة الانطلاق و آجال التأخير.في حالة طلب التدخل من طرف المصدر على هذا الأخير تقديم كل الملفات الخاصة بالعملية(عرض، نقود، فاتورة

4-متابعة الملف:

_ عند ظهور خطر التأخير الدفع، على المصدر المؤمن عليه تحضير المحجوزات و المخزونات اللازمة.

_ عند وصول تاريخ الاستحقاق فإن المؤمن يتقرب من شركة التأمين لمتابعة عملية التسديد، و هذا لا يمنع المصدر من معرفة _ و رغم دفع التعويض أو الدفع الكامل للمبلغ المستحق لا تكون القضية مقفلة، لأن الفوائد التي تتحصل عليها شركة التأمين تقسم مع المصدر بالنظر إلى قيمة المبلغ المستحق و قيمة المبلغ المعوض[1].

[1]صبرينة لقصاري ، **تسيير القروض البنكية** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات الجامعية والتطبيقية في التجارة الدولية ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، دفعة 2004 ، ص61.

خلاصة:

لقد استخلصنا من خلال ما قدمناه في فصلنا هذا أن التمويل هوّ النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وتغطية وتلبية احتياجاتها المتعددة، كما له عدة أنواع ومصادر داخلية وخارجية، كما تم استحداث بدائل وطرق تمويلية جديدة حلّت محل أساليب التمويل التقليدية لتتماشى مع المتطلبات والحاجيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تعتبر البنوك التجارية هي المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض البنكية التي تمنحها لها و التي تكون في حاجة إليها إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر ا، وتمنح هذه القروض وفق معايير محددة من طرف البنوك، وهناك عدة أنواع لهذه القروض مثل قروض الاستثمار، قروض الاستغلال، وقروض موجهة للتجارة الخارجية ،و ويتم تحديدها و منحها حسب طبيعة نشاط المؤسسة وحاجتها، غير أنها مهددة ومحفوفة بجملة من المخاطر جراء عملها فتطلب البنوك ضمانات منها شخصيّة وعينية كإجراء وقائي وعلى أمل التعويض في حالة حدوث هذه المخاطر.كما ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك التجارية الرائدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا التطبيقي.

الفصل الثالث



دراسة استطلاعية حول أثر المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل في البنوك التجارية.

دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة المدية

الفصل الثالث: دراسة استطلاعية حول أثر المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل في البنوك التجارية، دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة المدية

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة وز التنمية الريفية لوكالة المدية.

سنتطرق في هذا المبحث على تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال مايلي:

المطلب 1: تقديم وكالة بدر المدية BADR

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك حيث وجب معرفة نشأته وتعريفه.

أولا: نشأة بنك BADR وهيكله التنظيمي

1- تعريف للبنك BADR

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عند حاجة الجمهور واقراضها للآخرين الذين هم في حالة عجز بالإضافة إلى تقديم مختلف الخدمات البنكية المتعارف عليها ويتمثل نشاطها أساسا في تنمية القطاع الفلاحي بالإضافة إلى القطاعات الأخرى.[1]

2- نشأة بنك بدر:

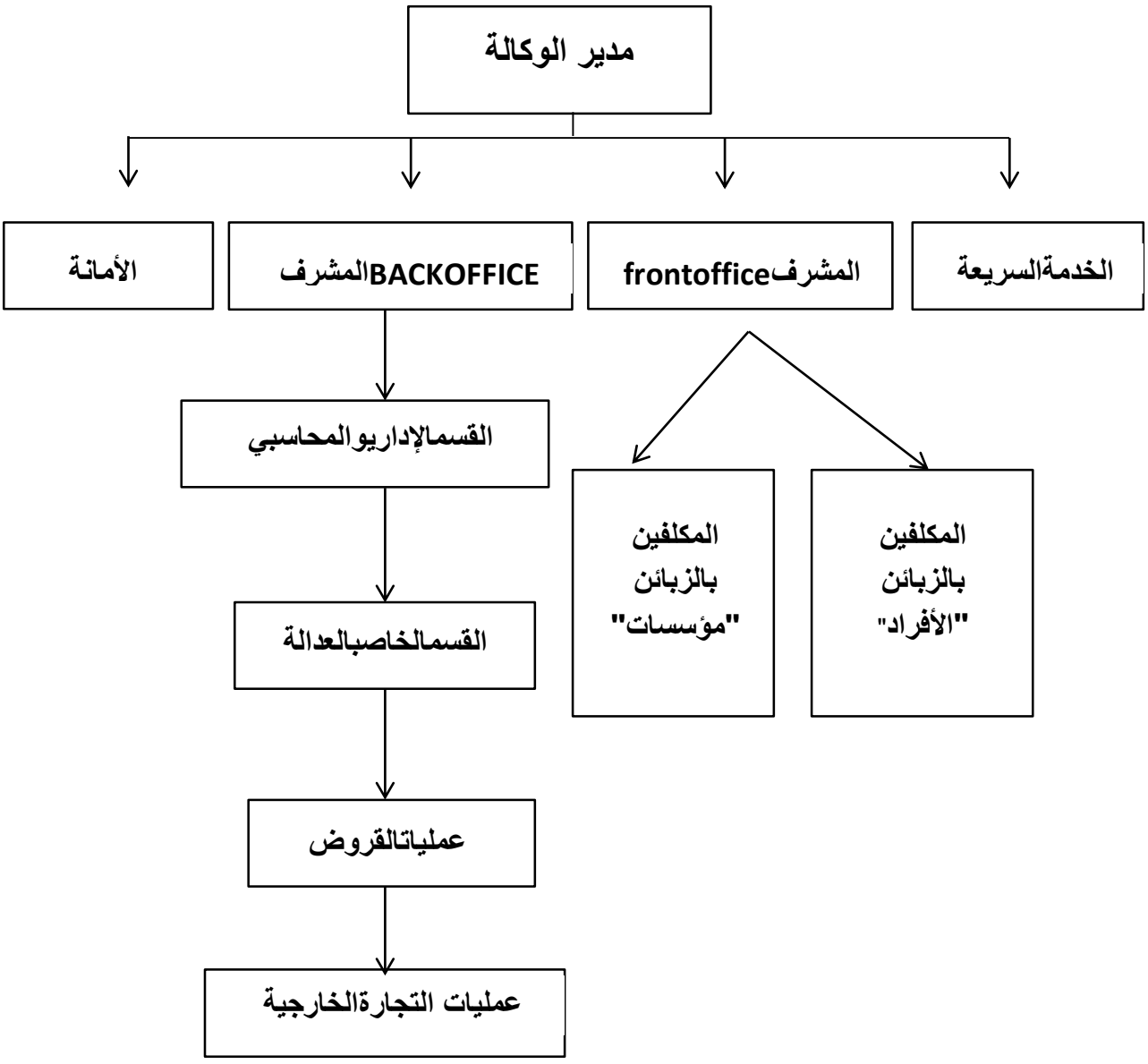
بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** ينتمي إلى القطاع العمومي أسس في مارس **1982** وفقا للمرسوم رقم **82-1069** يقوم بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

[1] .WWW. Badr **Bank**. Dz تاريخ الاطلاع في 12أفريل2022-

في بداية المشوار تكون البنك من **140** وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري **BNA** أصبح يحتضن في يومنا هذا **35** مديرية جهوية و **200** وكالة موزعة على المستوى الوطني، يشغل البنك حوالي **700** عامل ما بين إطار وموظف ونظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلته البشرية صنف بنك بدر BADR من طرف مجلس "قاموس البنوك" **BANCALMANACH** في ترتيبه البنوك الجزائرية ويحتل كذلك المركز **688** في الترتيب العالمي ما بين **4100** بنك مصنف.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك بدر

الشكل رقم 2: يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية



المصدر: بوعيشة نادية، بوعيشةفريالن: **القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،** مذكرة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة يحي فارس المدية، السنة الجامعية 2017-2018، ص 23.

2- وكالات أو فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يتبع الفرع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية سبع وكالات وهي:

- الوكالة المحلية للاستغلال بالمدية (**846**).
- الوكالة المحلية للاستغلال بتابلاط (**848**).
- الوكالة المحلية للاستغلال بني سليمان (**850**).
- الوكالة المحلية للاستغلال قصر البخاري (**852**).
- الوكالة المحلية للاستغلال البرواقية (**848**).
- الوكالة المحلية للاستغلال العمارية (**848**).
- الوكالة المحلية للإستغلال عين بوسيف (**848**).

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك.

المطلب الثاني: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم القروض التي يقدمها

1-الموارد:

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية كباقي البنوك الجزائرية العمومية الأخرى في رأس ماله المحدد في القانون الأساسي والتي تعود ملكيته كلها للدولة بالإضافة إلى الموارد الأخرى الموجودة بحوزته والتي تتشكل من:

- ودائع العملاء بمختلف أنواعها والتي تمثل المصدر الرئيسي للموارد.
- الأموال المتوفرة التي تؤمنه عليها الهيئات والمؤسسات العمومية الاقتصادية.

- الأرباح التي يحققها البنك من خلال عمليات الائتمان، التوظيف والخدمات البنكية المقدمة.

- السلف الإستثنائية التي يتحصل عليها البنك في إطار اتفاقيات التعاون بين الجزائر وبعض الهيئات الخارجية.

2-أنواع القروض التي يقدمها بنك بدر وكالة المدية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم ثلاث أنواع من القروض وهي:

1- **قروض قصيرة المدى**: تكون مدتها بين سنة إلى ثلاث سنوات:

أ- **القرض الرفيق**: مدة هذا القرض هي سنة واحدة، يكون بدون فوائد يمنح هذا النوع من القروض للفلاحين الذين يملكون الأرض فيحصل هذا الفلاح على الحبوب من بنك CCLs المتواجد في مدينة البرواقية.

2- **قروض متوسطة المدى**: من ثلاث إلى خمس سنوات:

أ- **قرض النقدي**: مدته من خمسة إلى ثمانية سنوات ويعتبر قرض إستثماري فلاحي "**5** سنوات بدون فائدة، **6** سنوات **1%**، **7** سنوات **2%**، **8** سنوات **3%**، قروض طويلة المدى التي تمنح لمدة تزيد عن خمس سنوات.

ب- **القرض الكلاسيكي**: يكون هذا النوع من القرض بين طرفين "الوكالة والمقترض" قيمة القرض بالنسبة للبنك هي أقل أو تساوي (**5000000** دج) ونسبة المساهمة الشخصية **30%** ونسبة مساهمة البنك **70%** يجب أن تكون **70%** أصغر أو تساوي (**500000** دج).

ج- **القرض الإيجاري**: وهو قرض متوسط الأجل لمدة خمس سنوات في **BADR** موجه للفلاحين لاقتناء العتاد الفلاحي (جرار ولواحقه) ويكون بين ثلاثة أطراف: البنك، الدولة والمقترض.

4-قروض طويلة الأجل:

أ- **القروض الموجهة لدعم تشغيل الشباب**: هي قروض طويلة المدى تصل مدتها إلى ثمان سنوات ويكون التمويل ثلاثي حيث "الزبون يساهم ب **1%**، البنك ب **70%**، هيئات الدعم المالي **CNAC**.

وهذا الجدول يلخص أهم القروض السابقة

جدول رقم 2:

أنواع القروض	المستفيد	نسبة الفائدة	نسبة المساهمة الشخصية	حدود المبلغ المقترض	فترة التسديد
قرض التحدي	شخص طبيعي أو معنوي استثماري فلاحي.	بالنسبة للخمس سنوات الأولى 0% 1%: 6 سنوات. 2%: 7 سنوات. 3%: 8 سنوات.	من 10% إلى 20%	1000000دج 100000000 دج.	5 إلى 8 سنوات.
قرض الرفيق	شخص طبيعي ذو نشاط فلاحي.	0%	0%	لا يوجد حدود.	6 أشهر إلى 12 شهر.
قرض إيجاري	شخص طبيعي أو معنوي ذو نشاط فلاحي.	8% 5%	3% 10%	لا يوجد حدود.	5 سنوات.
قرض كلاسيكي	شخص طبيعي أو معنوي "مؤسسات"	8% 5.25%	10% 30%	يصل حتى 10000000.	8 سنوات.
قرض CNAC	عاطل عن العمل سنة 35–55.	0%	1%	يصل حتى 1000000	8 سنوات.
قرض ANGEM	موجه للمرأة الماكثة بالبيت والحرفيون.	0%	1%	يصل حتى 1000000	8 سنوات.
قرض ANSEJ	عاطل عن العمل من 18 سنة إلى 35 سنة.	0%	1%	يصل حتى 10000000	8 سنوات.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من طرف البنك.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها

يهتم هذا المبحث بتوضيح أهم الخطوات والأساليب العلمية التي استخدمت في إجراء الدراسة الميدانية ابتداءً من الخطوة الأساسية المتمثلة في تقديم منهج الدراسة وكيفية اختيار مجتمع وعينة البحث، ثم التطرق إلى الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة، ليتم أخيرا التأكد من صدق وثبات المقاييس المعتمدة من قبل الدراسة.

المطلب الأول: منهج الدراسة، مصادر جمع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة

أولا– منهج الدراسة:

يعد المنهج الوصفي التحليلي واحد من المناهج الذي يسمح بالوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة والإجراءات الخاصة بها. وعلى هذا الأساس، فقد اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل التطرق إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بعناصر منح التمويل ومخاطر التمويل، أما فيما يتعلق بالجانب تطبيقي فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، حيث يعتبر مناسبا لبحث مثل هذه المواضيع وذلك من أجل تقييم متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات.

ثانيا–مصادر الدراسة:

1. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة "**أثر مخاطر الائتمان في اتخاذ قرار منح التمويل في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المدية،** لجأ الطالب إلى جمع البيانات الأولية من خلال استبانة إلكترونية كأداة رئيسية للبحث والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض، بحيث تم اعتماد على العديد من العبارات ومن مختلف المراجع لقياس متغيرات الدراسة.
2. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الطالب في معالجة الإطار النظري إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

ثالثا: تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة الحاليةمن جميع موظفي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تقرر اختيار عينة غير عشوائية (عينة خبراء) من أجل الحصول على نتائج دقيقة وموثوق فيها

حيث تمثل عددها في (36) موظف قبل المشاركة طواعيةً للإجابة على الاستبانات. وعلى ذلك تم توزيع (36)استبانة على موظفي عينة الدراسة؛ أي دون تدخل أي وسيط (يدويا)،بعد هذا تم استرداد (33) استبانة ما يعني أن هنالك (3) استبانات قد فقدت، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (03) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبهذا يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (30) استبانة أي بنسبة (83.33%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3) تداول الاستبانات

الإستبانات	العدد#	النسبة%
الاستبانات الموزعة	36	100
المفقودة	03	08.33
الغير صالحة للتحليل	03	08.33
الصالحة للتحليل	30	83.33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي

أولا: أداة جمع البيانات:

بناءا على طبيعة البيانات المراد جمعها وعلى المنهج الذي اخترناه لهذه الدراسة، وجدنا أن الأداة المناسبة لتحقيق أهداف البحث هو الاستبيان، وذلك نظرا لصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة باستخدام الأدوات الأخرى كالمقابلات الشخصية، والملاحظة،...الخ. وقد مرَّ تطوير الاستبيان بمجموعة من المراحل، وذلك حتى نتأكد من قدرته وصلاحيته على تحقيق الهدف المنشود منه، وفيما يلي توضيح لما قمنا به في كل مرحلة.

1. بناء الاستبانة

قام الطالب بإعداد أداة الدراسة لمعرفة "**أثر مخاطر الائتمان في اتخاذ قرار منح التمويل في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المدية** "، متبعا في ذلك الخطوات التالية:

- الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبيان وصياغة العبارات؛
- تحديد المتغيرات الرئيسية التي شملها الاستبيان؛

- تحديد العبارات التي تقع تحت كل مجال؛
- عرض الاستبيان على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات؛
- تم تصميم الاستبيان في صورته الأولية وقد تكونت من ثلاث أجزاء رئيسية؛
- تم عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف لتحكيمها؛
- في ضوء النصائح القيمة التي قدمها الأستاذ المشرف تم إخراج الاستبيان في صورته النهائية، ليستقر الاستبيانعند (20) عبارة، انظر الملحق (01).

2. الشكل النهائي للاستبيان

في شكله النهائي نجد الاستبيان مكون من ثلاث أقسام:

- **القسم الأول**: تضمن الغلاف الخارجي للاستبيان والذي يتضمن إشكالية الدراسة، شرح الهدف من الدراسة، طمأنة المستجيبين للاستبيان بأن معلوماتهم ستحاط بسرية تامة، وأخيرا تقديم كلمة شكر للمستجيبين.

- **الجزء الثاني**: يحتوي على (04) متغيرات تمثل البيانات العامة للمستجيب، وتشمل كلاً من (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية)؛
- **الجزء الثالث**: يتناول متغيرات الدراسة وقد تم تقسيمه إلى محورين هما كالآتي:

– المحور الأول: يتمثل في المتغير المستقل مخاطر التمويل ويعتبر بمثابة متغير تفسيري يعمل على التنبؤ بالمتغير التابع في هذه الدراسة، وقد تم قياسه بواسطة (10) عبارات.

– المحور الثاني: يتمثل في المتغير التابع عناصر منح التمويل والذي يمثل النتيجة أو المتغير المتنبأ به من قبل المتغير المستقل، وقد تم قياسه بواسطة (10) عبارات.

هذا وقد تم قياس عبارات محاور التي تتضمن متغيرات الدراسة باستخدام مقياس ليكارت (LikertScale) على اعتبارهم انسب المقاييس التي تسمح لنا بقياس استجابات الأفراد. وبما أن هذا المقياس يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) فبدراستنا هذه فهو بذلك مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج الاحصائي المستخدم في التحليل تعبر عن الأوزان وهي (موافق بشدة=5،موافق=4،محايد=3،غيرموافق=2،غيرموافق بشدة=1) فيتوجب علينا أن نقوم بحساب المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة (4) على (5)؛حيث (4) تمثل عدد المسافات

(من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)،بينما (5) تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة (4) على (5) ينتج طول الفترة ويساوي (0.8) ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4): توضيح مقياس ليكارت (LikertScale)

المستوى	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي

بعد استلام الاستبيانات من طرف المستجيبين وتأكد من عدم وجود أي استبانة مفقودة، تم تفريغ البيانات المتضمنة في هذه الاستبيانات في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS_ V_{26}) بغرض إجراء التحليل الإحصائي، حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهذا تماشيا مع نوع المتغيرات وفرضيات الدراسة وفيما يلي توضيح للاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف(K-S) Kolmogorov-smirnov test لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛
- معامل ألفا كرونباخCronbach Alpha لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان؛
- معامل الإرتباطسبيرمانSpearman Corrélation Coefficient لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العيّنة من حيث خصائصها؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛
- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- تحليل الانحدار البسيط لمعرفة مدى تأثير مخاطر التمويل على عناصر منح التمويل؛
- تحليل التباين الأحادي لمعرفة ما إذا كان هنالك فروق في المتغيرات المدروسة تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي

يعد اختبار التوزيع الطبيعي واحد من أهم الفرضيات الأساسية التي لابد من أن يتحقق لإجراء بعض الاختبارات الإحصائية مثل: تحليل الانحدار وغيرها من الاختبارات الإحصائية، ومن هذا المنطلق قام الطالب باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من أن بينات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (5): اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

البيان	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *df*	مستوى الدلالة *P*
المتغير المستقل: مخاطر التمويل	0.216	30	0.120
المتغير التابع: عناصر منح التمويل	0.158	30	0.176

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من نتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوفللمتغير المستقل (مخاطر التمويل) والمتغير التابع (عناصر منح التمويل) كانت غير دالة إحصائيا (P>0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ثانيا: اختبارات الصدق

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه.وفي هذه الدراسة اعتمد الطالب على نوعين من اختبارات الصدق هي: صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

1-صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان معا للمحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس وضعية لقياسه ولا تقيس شيء أخر.وعلى هذا قام الطالب بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman)بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحورالذي تنتمي إليه هذه العبارة.

-الاتساق الداخلي لعبارات متغير مخاطر التمويل

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (6)

الجدول رقم: (6) معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير مخاطر التمويل والدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
A1	تراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر التمويل	0.649^{***}	<0.001
A2	يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة التمويل في المصرف ضمن استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر التمويل الموافق عليها من قبل المجلس	0.714^{***}	<0.001
A3	تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر التمويل، وحدود صلاحيتهم ومسؤولياتهم	0.587^{***}	<0.001

A4	يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات التمويل، وإجراء التعديلات الملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف	0.703^{***}	<0.001
A5	توفر الإدارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية، والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة التمويل بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات المصرف	0.502^{**}	0.008
A6	عدم اتباع سياسة معينة في الأداء المالي في إدارة الخطر يؤدي إلى خلل في النتائج المتوقعة	0.391^{*}	0.035
A7	استخدام الطرق التقليدية في التعامل مع الخطر يتسبب في اختلال التوازن المالي للشركة	0.498^{**}	0.009
A8	مخاطر التمويل المصرفي يمكن تخفيضها إلى المدى المقبول للمنشأة في حال تحكمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتاجها كل عملية تمويل مصرفي والوقت المناسب في الحصول عليها	0.511^{**}	0.002
A9	ينبغي على إدارة التمويل المفاضلة بين العمليات المراد منح التمويل لها لتفادي المخاطر المرتبطة بكل عملية	0.720^{***}	<0.001
A10	الحرص على الالتزام بضوابط منح التمويل والتركيز على جودة عناصره تقلل من حجم المخاطر	0.666^{***}	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:$P<0.001$ **:$P<0.01$ *:$P<0.05$			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علىمخرجات Spss.

نلاحظ في الجدول أعلاه أن جميع المعاملات الارتباط كانت من منخفضة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.391, P =0.035$) للعبارة (A6) إلى ($SP = 0.720, P<0.001$) للعبارة (A9) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (مخاطر التمويل)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الاتساق الداخلي لعبارات متغير عناصر منح التمويل**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (7)

الجدول رقم: (7) معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير عناصر منح التمويل والدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط ***SP***	مستوى الدلالة ***P***
B1	تؤثر السمعة المالية للعميل في قرار منح التمويل	0.460^{*}	0.012
B2	تشكل الضمانات المقدمة من طالبي التمويل عاملا رئيسيا في قبول طلب التمويل	0.670^{***}	<0.001
B3	تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل	0.583^{***}	<0.001
B4	تؤثر الخبرة العملية العميل في قرار منح التمويل	0.715^{***}	<0.001
B5	تقوم المؤسسة بدراسة وتقديم الضمانات المقدمة	0.516^{**}	0.001
B6	تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل	0.684^{***}	<0.001
B7	يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل	0.599^{***}	<0.001
B8	الاهتمام بتطوير العمل المصرفي يعتمد على الاهتمام بعناصر منح التمويل	0.616^{***}	<0.001
B9	تبني استراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل يحافظ على سلامة الأداء المالي للبنوك	0.710^{***}	<0.001
B10	مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرص منحه التمويل	0.704^{***}	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:$P<0.001$ **:$P<0.01$ *:$P<0.05$			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علىمخرجات Spss.

نلاحظ في الجدول أعلاه أن جميع المعاملات الارتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.460, P =0.012$) للعبارة (B1) إلى ($SP = 0.715, P<0.001$) للعبارة (B4) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (التزام البنك بجودة المعلومات المحاسبية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

2-الصدق البنائي:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

ومن هذا المنطلق قمنا بحساب معاملات الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (8) معاملات الارتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان.

البيان	الدرجة الكلية للإستبيان	
	معامل الارتباط ***SP***	مستوى الدلالة ***P***
المتغير المستقل: مخاطر التمويل	0.726^{***}	<0.001
المتغير التابع: عناصر منح التمويل	0.731^{***}	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية:	***:$P<0.001$	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

من خلال الجدول السابق يتضح أن جميع معاملات الارتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (SP=0.726 SP=0.731;) وهي دالة أحصائيا (P<0.001)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثالثا: ثبات الاستبيان

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وفي هذا السياق تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (9) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان

البيان	معامل ألفا كرونباخ α
المتغير المستقل: مخاطر التمويل	0.753
المتغير التابع: عناصر منح التمويل	0.780
الدرجة الكلية للاستبيان	0.806

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الرقم (9) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت قيم مرتفعة، حيث جاءت قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.753 =α) للمتغير المستقل: مخاطر التمويل، كما بلغت قيمة معامل الثبات ألفا =α) (0.780 للمتغير التابع: عناصر منح التمويل، أما على مستوى الدرجة الكلية للاستبيان فقد بلغ معامل الثبات (0.806 =α) وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات، وفي هذا الصدد، نقوم أولا بوصف الخصائص البيانات الشخصية والوظيفية لموظفي عينة الدراسة، ثم نعمل على تقييم اتجاهات الموظفين حول عبارات المتغيرات المدروسة معتمدين في ذلك على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفي الأخير نجري اختبار للفرضيات بواسطة الانحدار البسيط وتحليل التباين الأحادي.

المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

اشتملت البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة كما جاء في الاستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات التالية: (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية)، حيث سيتم اعتماد التكرارات، النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص موظفي العينة وتحليلها.

أولا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير السن

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير السن.

الجدول رقم (10) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير السن

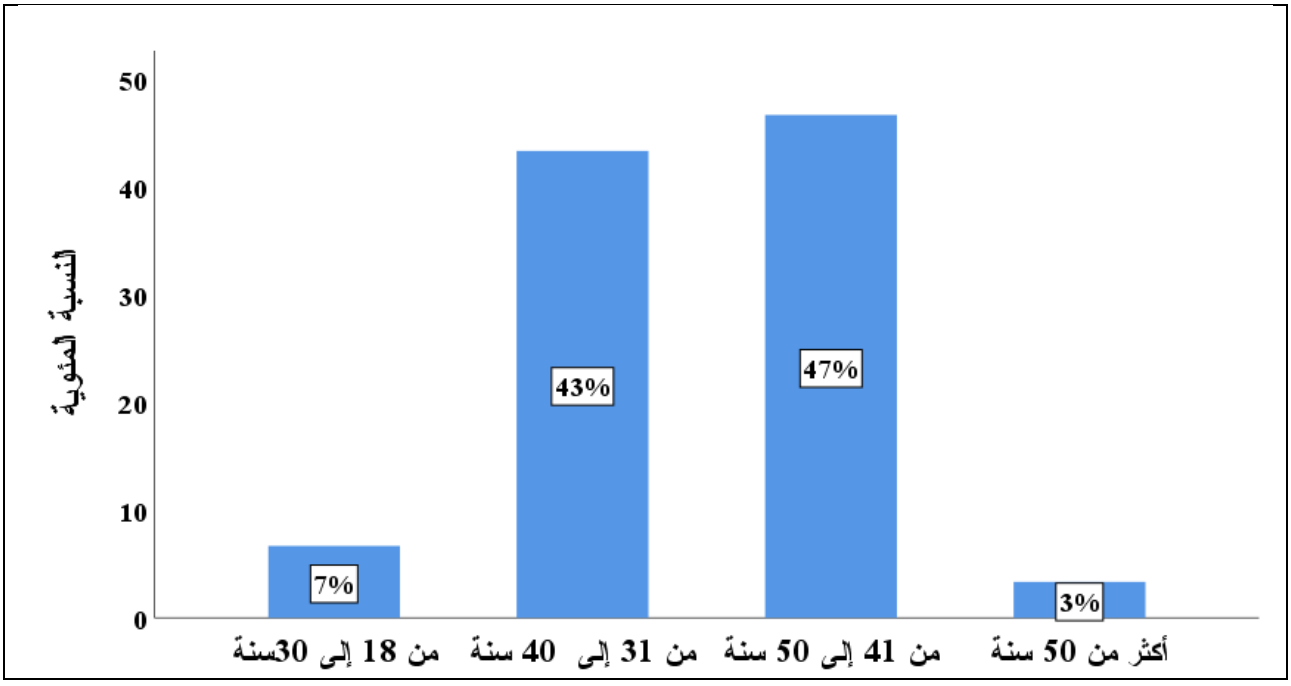
المتغير	الفئات	التكرار f	النسبة المئوية %
السن	من 18 إلى 30 سنة	02	07
	من 31 إلى 40 سنة	13	43
	من 41 إلى 50 سنة	14	47
	أكثر من 50 سنة	01	03
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ معظم موظفي العيّنة هم من الفئة العمرية [من 41 سنة إلى 50 سنة]، حيث بلغ عددهم (14) موظف وبنسبة مقدارها (47%)، تليها الفئة العمرية [من 31 سنة إلى 40 سنة]، إذ بلغ عددهم (13) موظف وبنسبة قدرها (43%)، ثم الفئة العمرية [من 18 إلى 30 سنة]، والبالغ عددهم

موظفين اثنين وبنسبة قدرت ب (07%)، في حين لم يتعدى عدد الموظفين الذين هم من الفئة العمرية [أكثر من 50 سنة] سوى موظف وحيد وبنسبة مقدارها (03%). والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير السن



المصدر: شكل مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المستوى الدراسي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي:

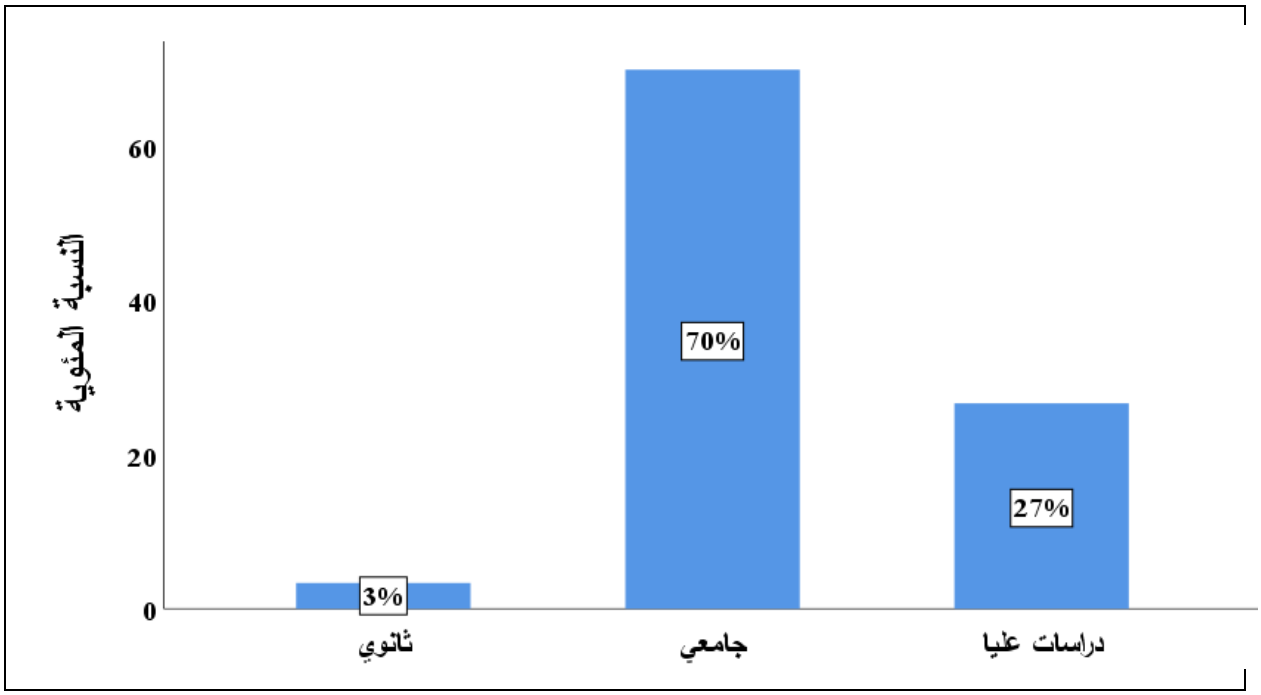
الجدول رقم (11) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي

المتغير	الفئات	التكرارات *f*	النسبة المئوية *%*
المستوى الدراسي	متوسط	--	--
	ثانوي	01	03
	جامعي	21	70
	دراسات عليا	08	27
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لديهم شهادة جامعية يمثلون المستوى الدراسي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (21) موظف وبنسبة مئوية بلغت (70%)، يليهم الموظفين الحاملين لشهادة الدراسات العليا بمجموع (08) موظفين وبنسبة بلغت (27%)، في حين لم يتعدى عدد الموظفين الحاملين لشهادة الثانوي سوى (01) موظف وحيد وبنسبة مقدارها (16%). وعليه نستنتج أن غالبية الموظفين الذين يمثلون عينة الدراسة داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلكون شهادة جامعية، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (04) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الدراسي



المصدر: شكل مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الوظيفة

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة:

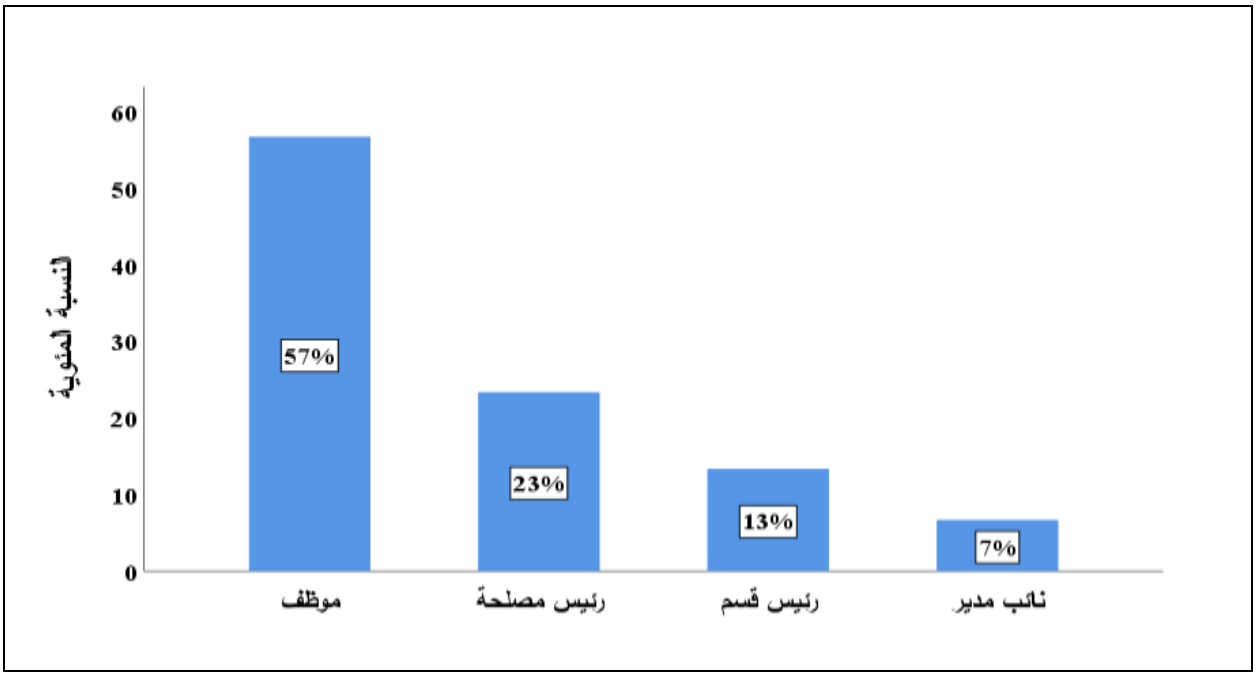
الجدول رقم (12) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة

المتغير	الفئات	التكرارات *f*	النسبة المئوية *%*
الوظيفية	موظف	17	57
	رئيس مصلحة	07	23
	رئيس قسم	04	13
	نائب مدير	02	07
	مدير	--	--
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين يمثلون فئة الموظف يمثلون أعلى نسبة من حيث متغير الدرجة الوظيفية إذ بلغ عددهم (17) موظف وبنسبة مئوية بلغت (57%)، يليهم الموظفين من فئة رئيس مصلحة بمجموع (07) موظفين وبنسبة بلغت (23%)، ثم الموظفين الذين ينتمون إلى فئة رئيس قسم فقد بلغ عددهم (04) موظفين وبنسبة بلغت (13%)، في حين لم يتعدى عدد الموظفين من فئة نائب مدير سوى (02) موظفين اثنين وبنسبة مقدارها (07%) من إجمالي حجم عينة الدراسة. وعليه نستنتج أن غالبية الموظفين عينة الدراسة داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ينتمون إلى فئة نائب رئيس مصلحة ، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة



المصدر: شكل مقتطع من مخرجات SPSS.

خامسا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الخبرة المهنية

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم (13) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية

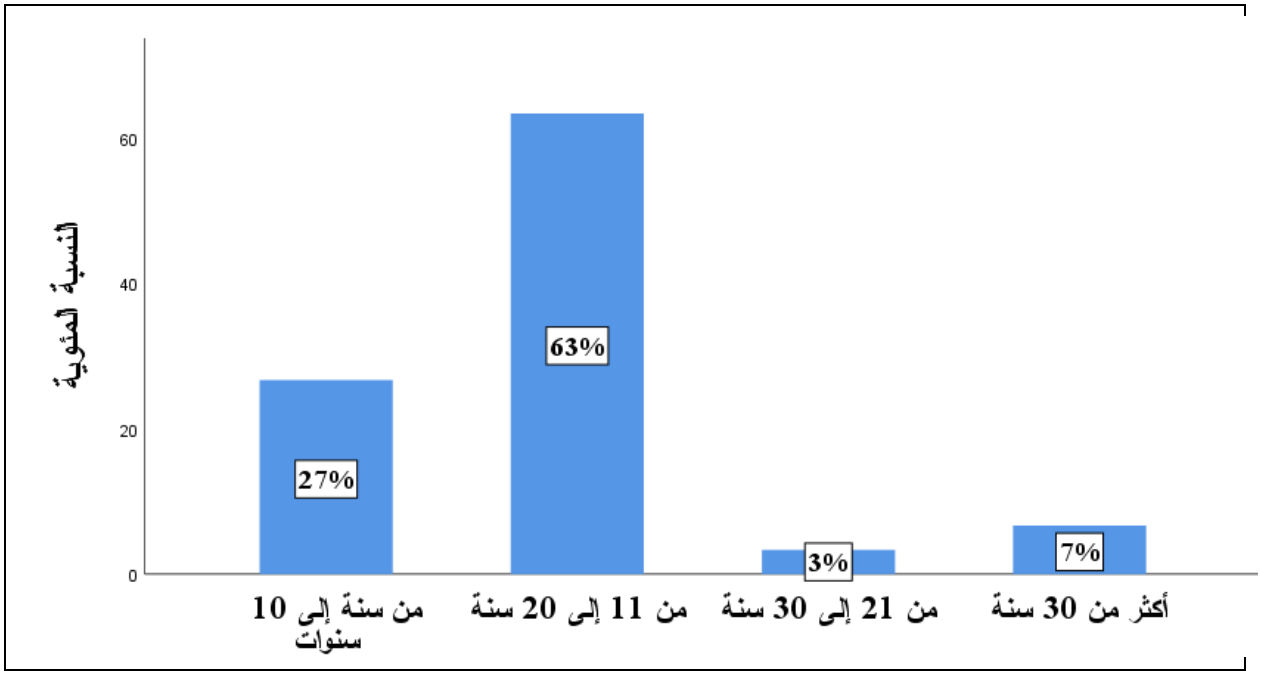
المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية %
الخبرة المهنية	من سنة إلى من 10 سنوات	08	27
	من 11 سنوات إلى 20 سنة	19	63
	من 21 إلى 30 سنة	01	03
	أكثر من 30 سنة	02	07
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ غالبية الموظفين في عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة [من 11 إلى 20 سنوات] إذ بلغ عددهم (19) موظف وبنسبة مقدارها (63%)، يليهم الموظفين الذين يمتلكون سنوات خبرة [من سنة إلى

10 سنوات] حيث بلغ عددهم (08) موظفين وبنسبة مقدارها (27%)، ثم الموظفين الذين يملكون سنوات خبرة [أكثر من 30 سنة] بمجموع (02) موظفين اثنين وبنسبة مقدارها (07%)، في حين لم يشكل الموظفين الذين لديهم خبرة [من 21 إلى 30 سنوات] سوى موظف وحيد وبنسبة مقدارها (03%) من إجمالي حجم العينة. وتشير هذه النتائج إلى أن موظفي عينة الدراسة داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية يمتلكون خبرة لا بأس بها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (06) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: شكل مقتطع من مخرجات SPSS

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد لعبارات متغير مخاطر التمويل.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد حول عبارات متغير مخاطر التمويل تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالية:

الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لعبارات متغير مخاطر التمويل

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي M	الإنحراف المعياري SD	درجة الموافقة
A1	تراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر التمويل	3.48	0.91	موافق
A2	يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة التمويل في المصرف ضمن استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر التمويل الموافق عليها من قبل المجلس	3.62	0.84	موافق
A3	تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر التمويل، وحدود صلاحيتهم ومسؤولياتهم	3.01	1.09	محايد
A4	يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات التمويل، وإجراء التعديلات الملائمة، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف	3.29	0.86	محايد
A5	توفر الإدارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية، والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة التمويل بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات المصرف	3.82	0.73	موافق
A6	عدم اتباع سياسة معينة في الأداء المالي في إدارة الخطر يؤدي إلى خلل في النتائج المتوقعة	3.60	0.90	موافق
A7	استخدام الطرق التقليدية في التعامل مع الخطر يتسبب في اختلال التوازن المالي للشركة	3.51	1.11	موافق
A8	مخاطر التمويل المصرفي يمكن تخفيضها إلى المدى المقبول للمنشأة في حال تحكمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتاجها كل عملية تمويل مصرفي والوقت المناسب في الحصول عليها	3.89	0.78	موافق
A9	ينبغي على إدارة التمويل المفاضلة بين العمليات المراد منح التمويل لها	3.45	0.76	موافق

	لتفادي المخاطر المرتبطة بكل عملية			
A10	الحرص على الالتزام بضوابط منح التمويل والتركيز على جودة عناصره تقلل من حجم المخاطر	3.76	0.92	موافق
	الدرجة الكلية لمتغير مخاطر التمويل	3.54	0.26	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علىمخرجات Spss.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (14) أن المتوسط العام لمتغير مخاطر التمويل جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.54) وبانحراف معياري (***SD***=0.26) يشير إلى تجانس أراء أفراد عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (A8) المتعلة ب"مخاطر التمويل المصرفي يمكن تخفيضها إلى المدى المقبول للمنشأة في حال تحكمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتاجها كل عملية تمويل مصرفي والوقت المناسب في الحصول عليها" كان أكثر الأبعاد مساهمة في إثراء متغير مخاطر التمويلحيث حاز على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=3.89) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.78) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المتغير، تليها العبارة(A5) الخاصة ب "توفر الإدارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية، والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة التمويل بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات المصرف" بمتوسط حسابي (***M***=3.82) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.73) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المتغير، بينما حصلتالعبارة (A3) المتعلقة ب"تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر التمويل، وحدود صلاحيتهم ومسؤولياتهم" على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.01) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=1.09) ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المتغير.

ويلاحظ أيضا من نتائج الجدول السابق أن باقي المتوسطات الحسابية انحصرت بين القيمتين [***M***= 3.29 ; ***M***=3.76]، وبشكل عام، يمكن القول أن جميع المتوسطات التي تعكس عبارات متغير مخاطر التمويل نجدها تتموقع بين درجة المحايد ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس (Likert_5)، وهذا يدل على انطباع إجابي لدى أفراد عينة الدراسة حول مدى أهمية مخاطر التمويل داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية المدية.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الأفراد لعبارات عناصر منح التمويل.

يوضح الجدول التالي إجابات الأفراد حول عبارات متغير عناصر منح التمويل وذلك بالاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

الجدول رقم (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لعبارات متغير عناصر منح التمويل

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	درجة الموافقة
B1	تؤثر السمعة المالية للعميل في قرار منح التمويل	3.61	0.91	موافق
B2	تشكل الضمانات المقدمة من طالبي التمويل عاملا رئيسيا في قبول طلب التمويل	3.57	0.84	موافق
B3	تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل	3.99	1.09	موافق
B4	تؤثر الخبرة العملية العميل في قرار منح التمويل	3.45	0.86	موافق
B5	تقوم المؤسسة بدراسة وتقديم الضمانات المقدمة	3.43	0.73	موافق
B6	تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل	4.12	0.9	موافق
B7	يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل	3.85	1.11	موافق
B8	الاهتمام بتطوير العمل المصرفي يعتمد على الاهتمام بعناصر منح التمويل	4.07	0.78	موافق
B9	تبني استراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل يحافظ على سلامة الأداء المالي للبنوك	3.38	0.76	محايد
B10	مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرص منحه التمويل	4.26	0.92	موافق بشدة
	الدرجة الكلية لمتغير عناصر منح التمويل	3.77	0.32	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (15) أن المتوسط العام لمتغير عناصر منح التمويل جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.77) وبانحراف معياري (***SD***=0.32) يشير إلى تجانس أراء أفراد عينة الدراسة.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (B10) المتعلقة ب"مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرص منحه التمويل" كان أكثر العبارات مساهمة في إثراء متغير عناصر منح التمويلحيث حاز على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.26) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.92) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المتغير، تليها العبارة(B6) الخاصة ب "تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل" بمتوسط حسابي (***M***=4.12) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.90) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المتغير، بينما حصلت العبارة (B9) المتعلقة ب "تبني استراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل يحافظ على سلامة الأداء المالي للبنوك" على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.38) وبانحراف معياري بلغ (***SD***=0.76) ما يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط هذا المتغير.

ويلاحظ أيضا من نتائج الجدول السابق أن باقي المتوسطات الحسابية انحصرت بين القيمتين [4.07 =*M* ; 3.43=*M*]، وبشكل عام، يمكن القول أن جميع المتوسطات التي تعكس عبارات متغير مخاطر التمويل نجدها تتموقع بين درجة المحايد ودرجة الموافق بشدة وفقا لترتيب مقياس وفقا لمقياس (Likert_5)، وهذا يدل على انطباع إجابي لدى أفراد عينة الدراسة حول أهمية عناصر منح التمويل داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية المدية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ينتقل الطالب الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد واختبار التباين الأحادي.

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الثانية على ما يلي: **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر التمويل على عناصر منح التمويل عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية المدية.** وللتحقق من صحة هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل الانحدار البسيط، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (16) نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مخاطر التمويل على عناصر منح التمويل

النموذج	المتغير التابع (B) (عناصر منح التمويل)		
المتغير المستقل (A)	أوزانالانحدار **B**	الخطأ المعياري ***SE***	مستوى الدلالة ***P***
مخاطر التمويل	0.420^{**}	0.125	0.002
الثابت (i)	2.310^{***}	0.455	<0.001
R^2= 0.286 $F_{(1, 29)}$= 11.219, P<0.002			
مستوى دلالة الإحصائية	***:P<0.001		**:P<0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن المتغير المستقل (مخاطر التمويل) له القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (عناصر منح التمويل)، حيث بلغت قيمة مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.286$) ما يعني أن متغير مخاطر التمويل قام بتفسير حوالي (29%) من تباين الحاصل في متغير عناصر منح التمويل كذلك تشير نتائج اختبار التباين $F_{(1, 29)}$= (11.219, P<0.001)إلى معنوية معامل الانحدار، وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الغير معيارية بالشكل التالي:

$$(0.420)\times A + (2.310)i = B$$

حيث:

B: **عناصر منح التمويل**؛ i: **الثابت**؛ A: **مخاطر التمويل**

ومن خلال المعادلة السابقة والمستخرجة من النتائج الموضحة في الجدول رقم (16+) نجد أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري دالة إحصائيا؛ حيث بلغت(B =0.420, P<0.001)، وتترجم هذه النتائج على أن الزيادة بوحدة واحدة في متغير مخاطر التمويل يساهم في عناصر منح التمويلبحوالي (42%). وبناءً على ما تقدم فإننا

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر التمويل على عناصر منح التمويل عند مستوى ($\alpha = 0.05$)داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية المدية.**

ثالثا: الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير مخاطر التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية).** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (17) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير مخاطر التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة F	درجات الحرية Df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة p
السن	1.339	03	0.577	0.192	0.293
المستوى الدراسي	1.213	02	0.348	0.174	0.321
الوظيفة	1.601	03	0.690	0.230	0.224
الخبرة المهنية	0.558	03	0.240	0.080	0.650
الخطأ	-	18	2.584	0.144	-
المجموع	-	30	394.475	-	-
(Lvene test):$_{(15,14)}$ = 1.729, P= 0.156					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (17) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير مخاطر التمويل غير دال إحصائيا (Lvene test = 1.729, P=0.156) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت

النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير مخاطر التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود **فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير مخاطر التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية).**

ثالثا: الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير عناصر منح التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية).** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (18) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير عناصر منح التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة *F*	درجات الحرية *Df*	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة *p*
السن	0.184	03	0.051	0.017	0.906
المستوى الدراسي	1.223	02	0.228	0.114	0.318
الوظيفة	0.045	03	0.013	0.004	0.987
الخبرة المهنية	0.705	03	0.198	0.066	0.561
الخطأ	-	18	1.680	0.093	-
المجموع	-	30	441.567	-	-
(Lvene test):$_{(15,14)}$ = 0.621, *P*= 0.814					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (18) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير عناصر منح التمويل غير دال إحصائيا (Lvene test = 0.621, P=0.814) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير عناصر منح التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية،

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود **فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير عناصر منح التمويل تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الوظيفة، الخبرة المهنية)**.

خلاصة:

اشتمل الفصل الأخير على الدراسة التطبيقية التي حاولت فيها الربط بين الفصلين الأول والثاني، من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المدية– ، والتي كانت تهدف إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على قرار منح التمويل في نفس البنك والتعميم على البنوك الاخرى.

وقد تم في هذا الفصل على تقديم وكالة الفلاحة والتنمية الريفية، وأهم نشاطاتها وفروعها، والهيكل التنظيمي لها وأهم القروض التي يقدمها ، في المبحث الأول ثم تطرقنا إلى أدوات الدراسة الاستبانة في المبحث الثاني ، وتوصلنا في المبحث الثالث أن مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المدية أثر على منح التمويل.

خـــاتمة

خاتمة

إن من أهم المواضيع التي عنيت بها البنوك التجارية أثناء تأدية مهامها هو موضوع المخاطر الائتماني ، حيث لقي اهتمام المجتمع الدولي وبشدة، في ظل التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي من تنامي العولمة والانفتاح المالي، وباعتبار أن خطر الائتمان من بين أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك وهذا ما تؤكده الحالات العديدة للافلاس المرتبطة بسياسة ائتمانية عشوائية وغير حذرة على غرار الحالات المختلفة الاخرى، كعدم قدرة عملاء البنك بالوفاء بالتزاماتهم في الآجال المحددة ، ولمواكبة الاتجاهات العالمية في هذا الصدد، بدأت البنوك في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر الائتمانية، يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنوك بغية تحسين أدائها .

-نتائج الدراسة:

نلخص في مايلي النتائج المتوصل إليها:

أولا-نتائج اختبار الفرضيات:

1-عند اختبار الفرضية الأولى إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمخاطر التمويل على عناصر منح التمويل عند مستوى(α =0.05) داخل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية.

2- عند اختبار الفرضية الثانية توصلنا إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى(α =0.05) في متغير مخاطر الائتمان تعزى للبيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الخبرة المهنية).

3- لا توجد فروق ذو دلالة احصائية عند مستوى(α =0.05)في متغير عناصر منح التمويل تعزي إلى البيانات الشخصية والوظيفية (السن، المستوى الدراسي، الخبرة المهنية)

ثانيا – نتائج الدراسة

-أن عملية منح الائتمان لاتخلو من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها، لذلك يقوم البنك بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون.

– أن البنوك التجارية تشكل محور الاقتصاد من خلال القيام بمهامها إلا أنها تتعرض لمخاطر عديدة، وعدم تسييرها يؤدي إلى ضعف أداءها.

-أن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية من المواضيع التي تمثل أهمية بالغة في الآونة الأخيرة لدى جميع القطاعات استجابة للأحداث التي أملتها ظروف الازمة المالية العالمية الأخيرة.

-رغم تعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض نشاطها، وهو ما دفع الدول الصناعية الكبرى إلى الاجتماع من خلال لجنة بازل واصدار الاتفاقية الاولى1988 والتي ركزت بشكل أساسي على المخاطر الائتمانية.

-توصيات الدراسة:

- يجب أن يكون هناك اصلاح مستمر للنظام المصرفي الجزائري من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، خاصة وأن القطاع المصرفي شديد التقلب مما يزيد توقعات تعرض البنوك لمختلف المخاطر.

-العمل على تشجيع البنوك التجارية في الجزائر على عقد دورات تدريبية منظمة بهدف تعريف المحاسب بطرق قياس المخاطر التي وردت في اتفاقية بازل الثانية، وكيفية استخدامها لتقدير الخسائر المتوقعة لمخاطر الائتمان.

-انشاء جهاز مصرفي إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك حيث يتدخل البنك بمجرد حدوث احتمال الخطر.

-أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان ومتابعته والحرص على الزام البنوك على انشاء إدارة المخاطر كجزء إدارة البنك تعمل على تحديد وقياس درجة مخاطر الائتمان ومدى كفاءة أدوات معالجة هذه المخاطر.

-على إدارة البنوك تنويع محفظة القروض وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على قطاع معين أو عميل محدد.

-آفاق الدراسة:

من خلال الدراس لاحظنا وجود نقاط يمكن القول أن تمثل آفاق للبحث كونها أشمل وأوسع ويمكن أن تكون حيزا يربط الدراسات السابقة كما يمكن أن تكون اشكالية للأبحاث الأخرى نذكر منها:

-تحديات إعتماد الانظمة النقدية في قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق بالبنوك التجارية

-إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية

-دور فلسفة ثقافة المخاطر في ارساء قواعد الشفافية والافصاح في البنوك التجارية.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **الكتب:**

1. صلاح حسن، تحليل ةإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث ،الجزائر، 2010.

2. عدنان تايه الدعيمي، إدارة الائتمان، دار الميسرة، الأردن ، 2010

3. 2009ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية،ط2 دار النهضة العربية، القاهرة2000.

4. حاكم محشي الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك، وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري،عمان،الأردن،2011.

5. حمزة محمودا الزبيدي، إدارة المصارف، دار الورق، عمان، الأردن2011.

6. عبد المطلب عبد المجيد، إقتصاد النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.

7. اسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، دار الذاكرة للنشر، عمان، الأردن،2013.

8. سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، مصر، 2005.

9. محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2000.

10. طارق طه، إدارة البنوك و التكنولوجيا، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية،مصر،2006.

11. الطاهر لطرش، تقنية البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.

12. عبد المعطي رضا أرشد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

13. عاطف جابر طه الرحيم، أساسيات التمويل لإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية،2008.،.

14. فريد راغب النجار، التمويل المعاصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية،2009.

15. محمد ابراهيم عبيد، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر،والتوزيع،1997.

16. ناظم محمد نزري الشمري، النقود والمصاريف، مديرية دار النشر،العراق،1995.

17. يوسف حسين يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2012.

18. دريد كامل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيغ،عمان2001.

19. عاطف وليم انداوس، التمويل الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية2008.

20. محمد فريد الصحن، التسويق: المفاهيم والاستراتيجيات، الدار الجامعية، مصر، 1998.

21. محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، مصر، 2000.

22. محمود احمد التوني، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا وعربيا ومصريا، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

23. محمود عبد الرحمن، اتجاهات المعاصرة في التسويق المصرفي، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

24. ، عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية2005.

25. جمال الدين مرسي، حمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008.

26. دريد كامل آل الشيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،2007.

27. مصطفى عمان، القانون التجاري، العقود التجارية وعمليات البنوك، الإسكندرية، 1997.

28. محمود حسين صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي،ط2، منشورات الكلية الحقوقية، لبنان2005.

29. 15صلاح الدين السيسي الحسابات والخدمات المصرية الحديثة،ط1 دار الوسام للطباعة والنشر1998.

30. محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية البورصة والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، نوفمبر، الطبعة2000.

31. محمد سعيد السلطان إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة ،الاسكندري،2005.

❖ **الأطروحات والرسائل الجامعية والمذكرات:**

– أطروحات الدكتوراه:

32. هالم سليمة، هيئات الدعم الملي ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه2016 في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصادي، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007.

33. العايب ياسين، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية(دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منشوري قسنطينة،2010-2011.

34. . زاوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015-2016

– . مذكرات الماجستير:

35. ايمان أدجو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرف الصناعي السوري نموذجا، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية جامعة غزة،2007

36. .فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة–دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية–مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010

37. .بهية مصباح، محمود مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية في فلسطين–دراسة تحليلية– رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين،2008

38. حسن ذيب، فعالية في تسيير فشل الائتمانية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي ورقلة،2012.

39. 2015نايت ابراهيم محمد، آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها–دراسة وضعية لمنشآت رياضية جزائرية، رسالة لنيل متطلبات شهادة ماجستير تخصص إدارة تسيير رياضي، معهد التربية البدنية والرياضة، جامعة الجزائر2011–2012.

40. زواوي فضيلة، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانزمات الجديدة في الجزائر(دراسة حالة سونلغاز)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة–بومرداس–2008.

41. العم أحمد، دور القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد، رسالة ماجستير ، فرع إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر2002.

42. صبرينة لقصاريا، تسيير القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة–بومرداس– 2001.

43. قشيدة صورية، تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر–دراسة حالة الشركة الاوروبية الجزائرية للمساهمات–مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011– 2012

44. قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الكلية الاقتصادية، جامعة دمشق2015.

-مذكرات الماستر والليسانس:

45. لعربي عمر، هلا عبد الله ياسين، القروض البنكية واجراءات منحها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية وبنوك ، جامعة البويرة،2008–2009.

46. بوعيشة نادية، بوعيشة فؤيال، القروض المصرفية المتعثرة–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، مذكرة ليسانس تخصص نقدي وبنكي، جامعة يحي فارس المدية،2017–2018

47. لعزاري حسيبة ، مامش حسيبة، مخاطر القروض البنكية ووسائل الحد منها،مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي بويرة،2008–2009.

48. دوادي رجاء، ادارة الائتمانية وفق لجنة بازل–دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي–مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي2013.

❖

❖ **المداخلات والملتقيات والندوات :**

49. حرشوف سهام، صحراوي إيمان، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، أيام20–21 أكتوبر2009.

50. منصور مدال، إدارة المخاطر الائتمانية و وظيفة المصارف المركزية القطرية والاقليمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي، الازمة المالية والاقتصادية و الحوكمة العالمية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف،20–21 أكتوبر2009.

51. مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها، والحد منها، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة كلية العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة الزيتونة، الأردن،16–17 أفريل2007.

- **الكتب باللغة الأجنبية:.**

51.sylvie de conssergues. La banque-structure marche gestion.paris1996

52. Edith giraglinges ges decision.dinvertissement exercice et ces corriges de gestion ed nathan.paris1998.

53.naulban get rouchi.n le control de gestion boncair et financier. . revue bancaire.1999

- **المواقع الالكترونية:.**

.**54** www.banc.com

ملاحق

ملاحق:

جامعة د.يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع: استمارة استبيان

سيدي المحترم/ سيدتي المحترمة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يقوم الطالب بانجاز بحث علمي تحت عنوان " **أثر مخاطر الإئتمان في اتخاذ قرار منح التمويل في البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة المدية –** "، وللوصول إلى نتائج دقيقة للبحث قام الطالب بتصميم هذا الاستبيان، لذا نأمل في تعاونكم بتعبئة هذا الاستبيان فضلا وليس أمرا، بكل موضوعية وحيادية حتى يؤدي الغرض المعد من أجله، ويساعدنا على الوصول إلى تحديد الأساليب الحديثة للتحليل المالي ودورها في ترشيد قرارات منح التمويل للبنك من وجهة نظر موظفي البنك، كما نعلمكم بأن هذا الاستبيان لا يحوي معلومات شخصية، ضمانا للحيادية وإبداء الرأي بحرية.

في الأخير تقبلوا مني أسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام.

من إعداد الطالب:

– سعادي محمد

لكحل

تحت إشراف الأستاذ:

– د. محمد أمين بن

القسم الأول : المعلومات الشخصية.

1- السن:

18-30 سنة ☐ 31-40 سنة ☐ 41- 50سنة ☐ أكثر من 50سنة ☐

2- المستوى الدراسي:

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

3- الوظيفة:

موظف☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس قسم☐ نائب مدير ☐ مدير ☐

4- الخبرة المهنية:

من سنة إلى 10 سنوات☐ من 11 إلى 20 سنة ☐ من 21 إلى30 سنة ☐

أكثر من 30 سنة☐

الجزء الثاني: أسئلة الدراسية:

أرجو شاكرا بوضع علامة (×) أمام العبارة التي تعبر عن رأيك:

المحور الأول : عناصر منح التمويل:

الرقم	العبارة	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق نوع ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	تؤثر السمعة المالية للعميل في قرار منح التمويل					
.2	تشكل ضمانات المقدمة من طالبي التمويل عاملا رئيسيا في قبول طلب التمويل					
.3	تعتبر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل					
.4	تؤثر الخبرة العملية العميل في قرار منح التمويل					
.5	تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم الضمانات المقدمة					
.6	تعتبر العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل					
.7	يعتبر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل					
.8	الاهتمام بتطور العمل المصرفي يعتمد على الاهتمام بعناصر منح التمويل					
.9	تبني استراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل يحافظ على سلامة الأداء المالي للبنوك					
.10	مقدرة العميل على سداد الديون تؤثر في فرص منحه التمويل					

المحور الثاني : مخاطر التمويل :

الرقم	العبارة	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق نوعا ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	تراجع الإدارة التنفيذية مدى كفاية نطاق المعلومات وجودتها بصورة دورية ، للتأكد من كفاءتها لإدارة مخاطر التمويل.					
.2	يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة التمويل في المصرف ضمن استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر التمويل الموافق عليها من قبل المجلس .					
.3	تعين الإدارة العليا بوضوح الأشخاص المختصين بإدارة مخاطر التمويل ، وحدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم					
.4	يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات التمويل ، وإجراء التعديلات الملائمة ، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف					
.5	توفر الإدارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية ، والذي يكون قادرا على إتمام أنشطة التمويل بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات المصرف					
.6	عدم إتباع سياسة معينة في الاداء المالي في إدارة الخطر يؤدي إلى خلل في النتائج المتوقعة.					
.7	استخدام الطرق التقليدية في التعامل مع الخطر يتسبب في اختلال التوازن المالي للشركة					
.8	مخاطر التمويل المصرفي يمكن تخفيضها إلى المدى المقبول للمنشأة في حال تحكمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتجاها كل عملية تمويل مصفي والوقت المناسب في الحصول عليها					
.9	ينبغي على إدارات التمويل المفاضلة بين العمليات المراد منح التمويل لها لتفادي المخاطر المرتبطة بكل عملية					
.10	الحرص على الالتزام بضوابط منح التمويل والتركيز على جودة عناصره تقلل من حجم المخاطر.					

ملاحق الدراسة:

1-جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
مخاطر التمويل	,120	30	,216	,729	30	,383
عناصر منح التمويل	,176	30	,158	,510	30	,618
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

2-ثبات الاستبيان

- مخاطر التمويل:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,753	10

- عناصر منح التمويل:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,780	10

- الدرجة الكلية للإستبيان:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,806	20

3-البيانات الشخصية والوظيفية

Frequency Table

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 18 إلى30 سنة	2	6,7	6,7	6,7
	من 31 إلى 40 سنة	13	43,3	43,3	50,0
	من 41 إلى 50 سنة	14	46,7	46,7	96,7
	أكثر من 50 سنة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	1	3,3	3,3	3,3
	جامعي	21	70,0	70,0	73,3
	دراسات عليا	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موظف	17	56,7	56,7	56,7
	رئيس مصلحة	7	23,3	23,3	80,0
	رئيس قسم	4	13,3	13,3	93,3
	نائب مدير	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من سنة إلى 10 سنوات	8	26,7	26,7	26,7
	من 11 إلى 20 سنة	19	63,3	63,3	90,0
	من 21 إلى 30 سنة	1	3,3	3,3	93,3
	أكثر من 30 سنة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات متغير مخاطر التمويل:

Univariate Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Missing		No. of Extremes[a]	
				Count	Percent	Low	High
A1	30	3,48	0,91	0	0	0	1
A2	30	3,62	0,84	0	0	0	0
A3	30	3,01	1,09	0	0	2	0
A4	30	3,29	0,86	0	0	0	3
A5	30	3,82	0,73	0	0	0	0
A6	30	3,6	0,9	0	0	0	0
A7	30	3,51	1,11	0	0	0	1
A8	30	3,89	0,78	0	0	0	0
A9	30	3,45	0,76	0	0	0	0
A10	30	3,76	0,92	0	0	0	0
A1_10	30	3,54	0,2614511	0	0	0	0

a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).

5-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات متغير عناصر منح التمويل

Univariate Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Missing		No. of Extremes[a]	
				Count	Percent	Low	High
B1	30	3,61	0,91	0	0	0	1
B2	30	3,57	0,84	0	0	0	0
B3	30	3,99	1,09	0	0	2	0
B4	30	3,45	0,86	0	0	0	3
B5	30	3,43	0,73	0	0	0	0
B6	30	4,12	0,9	0	0	0	0
B7	30	3,85	1,11	0	0	0	1
B8	30	4,07	0,78	0	0	0	0
B9	30	3,38	0,76	0	0	0	0
B10	30	4,26	0,92	0	0	0	0
B1_10	30	3,77	0,3236957	0	0	0	0

a. Number of cases outside the range (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).